البحوث والدراسات

المعرفة الغربية لطبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الوطن العربي

مؤسسة بيو الأمريكية نموذجًا

الدكتور: سلمان بو نعمان (*)

مركز نهوض للدراسات والنشر
NOUHOUD CENTER FOR STUDIES AND PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٨
All rights reserved © 2018

الملخص:

- اهتمت العديد من الدراسات السوسيولوجية والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي ، برصد أشكال التدين وتحولات القيم في المجتمعات العربية والإسلامية ، محاولة توفير المعطيات والبيانات حول أنماط تفاعل حالة التدين مع المجال الاجتماعي والسياسي ، وفهم طبيعة العلاقات التي تنعكس على حضور الدين في المجتمع ومدى تأثيره في السياسات.

- وقد وقع اختيارنا على استطلاع "بيو" حول العالم الإسلامي: الدين والسياسة والمجتمع؛ الذي أجري في أبريل ٢٠١٣ ، بوصفه نموذجًا سعى إلى رصد تمثُّلات الفئة المستجوبة للعلاقة المفترضة التي تؤطر القوانين الوضعية في علاقتها بالمرجعية الإسلامية ، وطبيعة إدراكهم لمفهوم الشريعة والموقف من دور رجال الدين في السياسة ، وعلاقة التدين بمواكبة القيم الحديثة للعصر.

مقدمة:

اهتمت العديد من الدراسات السوسيولوجية والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي ، برصد أشكال التدين وتحولات القيم في المجتمعات العربية والإسلامية ، محاولة توفير المعطيات والبيانات حول أنماط تفاعل حالة التدين مع المجال الاجتماعي والسياسي ، وفهم طبيعة العلاقات التي تنعكس على حضور الدين في المجتمع ومدى تأثيره في السياسات.

وقد وقع اختيارنا على استطلاع "بيو"[١] حول العالم الإسلامي: الدين والسياسة والمجتمع[٢]؛ الذي أجري في أبريل ٢٠١٣ ، بوصفه نموذجًا سعى إلى رصد تمثُّلات الفئة المستجوبة للعلاقة المفترضة التي تؤطر القوانين الوضعية في علاقتها بالمرجعية الإسلامية ، وطبيعة إدراكهم لمفهوم الشريعة والموقف من دور رجال الدين في السياسة ، وعلاقة التدين بمواكبة القيم الحديثة للعصر.

شملت عينة استطلاع بيو ٣٨٠٠٠ في ٣٩ دولة ، ضمنها ست دول عربية هي:

العراق	١٤١٦
فلسطين	٩٩٤
المغرب	١٤٧٢
مصر	١٧٩٨
الأردن	٩٦٦
تونس	١٤٥٠
لبنان	٥٥١

تسعى هذه الدراسة في محورها الأول إلى رصد أهم المؤشرات التي لها علاقة بالمجال الديني وتفاعله مع السياسي ، وتتبع القضايا التي يتقاطع فيها الخطاب الديني مع الخطاب العلماني ،

(★) أكاديمي وباحث مغربي ، دكتوراه في العلوم السياسية.

(١) مركز أبحاث أمريكي ، تأسس في العام ٢٠٠٤ في واشنطن ، يصدر المركز تقارير واستطلاعات للرأي العام ، معززة بمعلومات دقيقة وإحصائيات تهم دراسة التوجهات الاجتماعية والسياسية والدينية للمجتمعات في العالم ، فضلًا عن قيامه بإنجاز دراسات ديموغرافية وإعلامية ، والاهتمام بتحولات التكنولوجيا والإنترنت وتأثيرات العصر الرقمي والشبكي على المجتمعات والأفراد ، ورصد اهتمامات الناس ومواقفهم من قضايا الشأن العام الدولي والحياة الخاصة.
(http://www.pewglobal.org/)

(٢) انظر:
Pew Research: The World's Muslims: Religion , Politics and Society; 2013.

بالإضافة إلى رصد موقع المرجعية الدينية وعلاقتها بالنسق التشريعي والقانوني وطبيعة دور النخب الدينية والأحزاب الإسلامية؛ لذلك توقفنا في هذه الدراسة عند جزء من تقرير "بيو" واخترنا ما يُناسب مقاربتنا للعلاقة بين الدين والسياسة.

أما المحور الثاني فقد اهتمَّ بمحاولة بناء تحليل وصفي مقارن مع مركز "بيو" من خلال دراسات واستطلاعات وتقارير عربية وأجنبية اهتمت بالقضية نفسها ، وقدمت معطيات مهمة ونتائج دالة ، سمحت ببناء رؤية سوسيولوجية متكاملة عن أنماط التفاعل الديني والسياسي وأشكال تمثلات الرأي العام العربي للدين ، كما سمح لنا بكشف ثغرات النموذج المعرفي الكامن في رؤية التقرير للعلاقة بين الدين والسياسة ، فضلاً عن هواجسه الفكرية وأسلوب بناء أسئلته وقضاياه الرئيسة.

أولًا: الديني والسياسي: تفاعلات الدين والقانون والمجتمع:

تطرق "بيو" إلى سؤال العلاقة بين الديني والسياسي من منظور تقابلي يحاول قياس محددات هذه العلاقة ومستوياتها وأبعادها ، انطلاقًا من مؤشرات متنوعة لإدراك طبيعة تمثلات العينة المستجوبة إلى الشريعة الإسلامية ، ثم تطرق التقرير إلى مؤشر تأثير الفاعلين الدينيين في المجال السياسي وخصوصية الفاعل السياسي الإسلامي ، وفي المؤشر الأخير تناول مسألة الحريات الفردية والدينية والمسألة الديمقراطية.

١- في العلاقة بين الشريعة والقانون:

لقد طرح الاستطلاع سؤالًا يتعلق بمدى موافقة أو معارضة جعل الشريعةَ المصدر الرئيس للتشريع القانوني ، فكان جواب أغلب المستجوبين في العالم العربي يؤكد على ضرورة استلهام القوانين من الشريعة الإسلامية ، باستثناء لبنان التي رفضت ٦٦ في المائة ذلك ، فيما سجلت في الحالة التونسية نوعًا من التوتر؛ إذ عبر ٥٦ في المائة من المستجوبين بضرورة أن تكون الشريعة مصدرًا للتشريع كما يوضح ذلك الشكل (١).

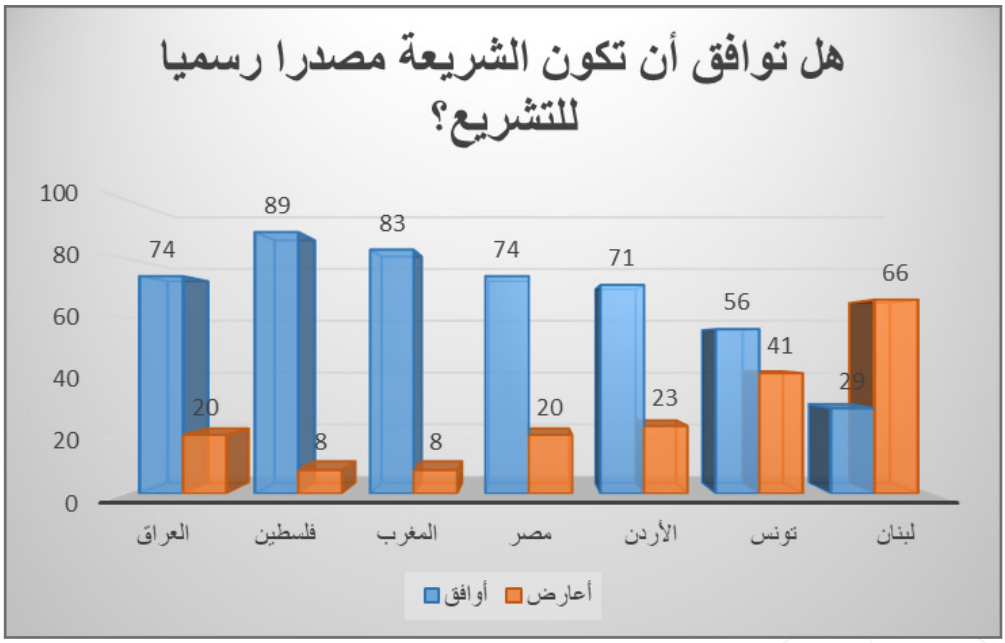

الشكل (١)

٢-الشريعة والنسق القانوني الوضعي:

عالج التقرير موضوعَ التمثل العملي لحضور الشريعة في النسق القانوني المعاصر ، عندما طرح السؤال عن رأي العينة المستجوبة في اتباع القوانين للشريعة الإسلامية ببلدانها ، حيث لوحظ نسبة مرتفعة ٧٩ في المائة في لبنان اعتبرت أن القوانين لا تتبع الشريعة مطلقًا ، تليها فلسطين بنسبة ٥٩ في المائة ثم الأردن بنسبة ٥٧ في المائة ، لتتساوى تونس ومصر بنسبة ٥٦ في المائة.

بالمقابل ، عبرت العينة بخصوص موقف اتباع القوانين للشريعة بشكل من الأشكال في كل من المغرب بنسبة ٥٤ في المائة ، والعراق بنسبة ٥٦ في المائة ، ولعل الحالة اللبنانية في هذا السياق تفسرها القوانين المؤطرة للمجتمع وطبيعة تركيبِه الطائفية وتعدُّديته الدينية. انظر الشكل (٢).

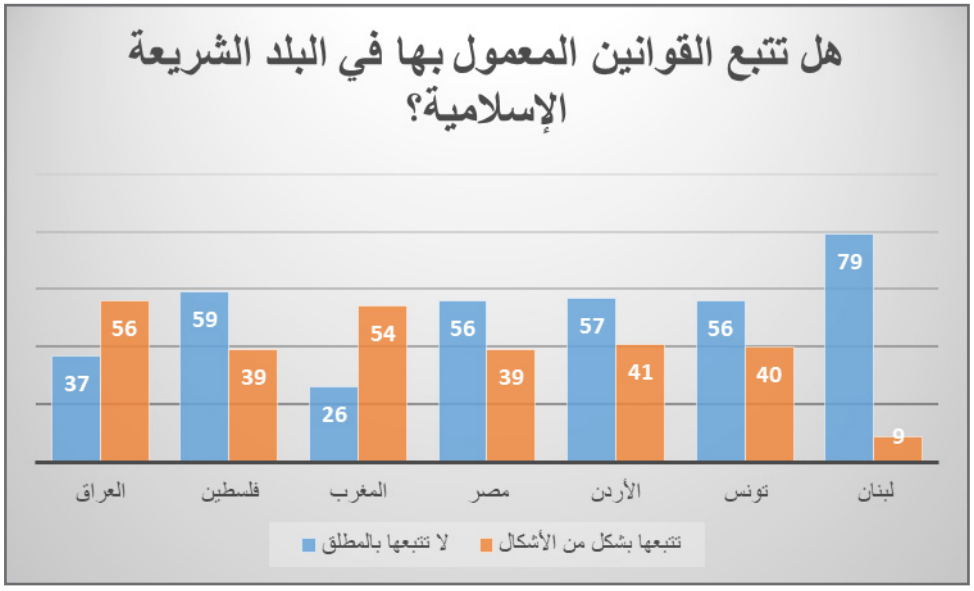

الشكل (٢)

٣- نمط إدراك الشريعة:

اقتصر نمط تمثُّل الشريعة في هذا الاستطلاع على مؤشرين رئيسين: الأول يتعلق بمدى اعتبار الشريعة وحيًا أو اجتهادًا بشريًّا ، أما الثاني فيهم إمكانية وجود تعددية في تأويل الشريعة. ورغم قصور التقرير عن الاستيعاب النسقي والمعرفي الشمولي لمنظومة الشريعة الإسلامية في

نسق التفكير الإسلامي ، إلا أنه يظل مؤشرًا أوليًّا يساعد في الاقتراب من الرؤية الوسطية في فهم الدين ونصوصه ، وعلاقة ذلك بدينامية الواقع ومتغيراته ، كما يمكِّننا من معرفة درجة قبول المستجوبين لانفتاح النسق الديني وقابليته للتجديد والاجتهاد ، وتأثير ذلك على الممارسة الدينية وتقاطعات النسق الديني والسياسي.

ويوضح الشكل (٣) حالة التوتر الحذِر في كل من العراق وفلسطين ولبنان ، تعكسها تقارب النسب المئوية في كلا الخيارين ، في حين برز التوجُّه التعددي المنفتح للشريعة على تأويلات ودلالات في كل من المغرب وتونس؛ غير أن الملاحظة الدالة في هذا السياق أن فئة المستجوبين المنحازين إلى تأويل تعددي للشريعة ، صرحوا بأنهم يَعتبرون الشريعة وحيًا إلهيًّا بنسبة ٦٦ في المائة ، في حين وصلت هذه النسبة في الأردن إلى ٨١ في المائة ، وهذا ما يوضحه الشكل (٤).

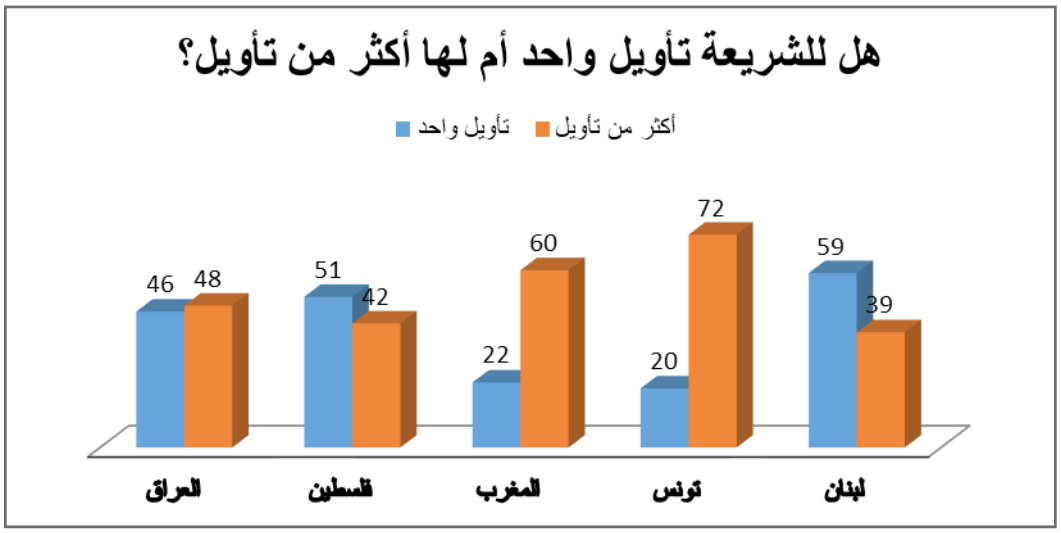

الشكل (٣)

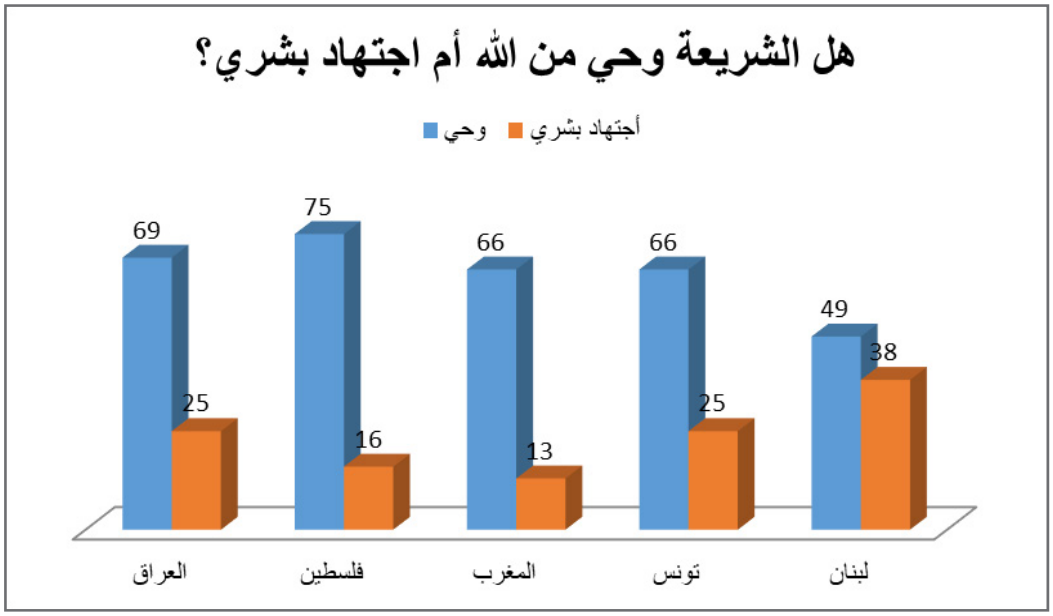

الشكل (٤)

٤- الشريعة وسؤال الانتماء:

طرح الاستطلاع سؤالًا حول الفئة التي ينبغي أن تطبق عليها الشريعة في المجتمع، وتأثير محدد الانتماء الديني أو المواطنة على مستوى التطبيق؛ إذ يسجل أعلى نسبة تأييد تطبيق الشريعة على المسلمين فقط في مصر بـ ٧٤ في المائة، تليها المغرب بـ ٦٠ في المائة، فيما يسجل تقارب نسبي بين من يؤيد تطبيق الشريعة على المسلمين ومن يؤيد تطبيقها على المواطنين في كل من الحالة اللبنانية والتونسية والأردنية والفلسطينية. الشكل (٥).

أما بخصوص اتباع القوانين للشريعة حرفيًّا، فقد عبر أغلب المستجوبين عن إيجابية الأمر، فقد أجاب أغلبيتهم ما فوق ٥٠ في المائة أن عدمَ اتباع القانون للشريعة حرفيًّا يُعد سيئًا (الشكل ٦)، باستثناء توتر يحضر في لبنان الذي أجاب ٤١ في المائة بكون الأمر جيدًا.

ويمكن من ناحية أخرى التأكيدُ على أن معطيات الشكل (٦) تحيل بشكل غير مباشر على تعددية تأويل الشريعة، ما دام معارضة التطبيق الحرفي يعني فتح المجال لتأويلات متعددة، وربما التعبير عن شكل من أشكال الفهم المقاصدي للشريعة.

ويمكن الانتباه إلى أن تفاوت النسبة المئوية بين الدول العربية يرجع إلى طبيعة المجتمعات

وحجم التجانس الديني والمذهبي من عدمه ، وطبيعة الحضور المسيحي في المجتمع (لبنان) ، وكذا طبيعة الجدل بين الشريعة والمواطنة أو الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين حولَ مفهوم الشريعة ونمط إدراكها وتمثل تنزيلها وعلاقتها بمنظومة الحداثة (تونس).

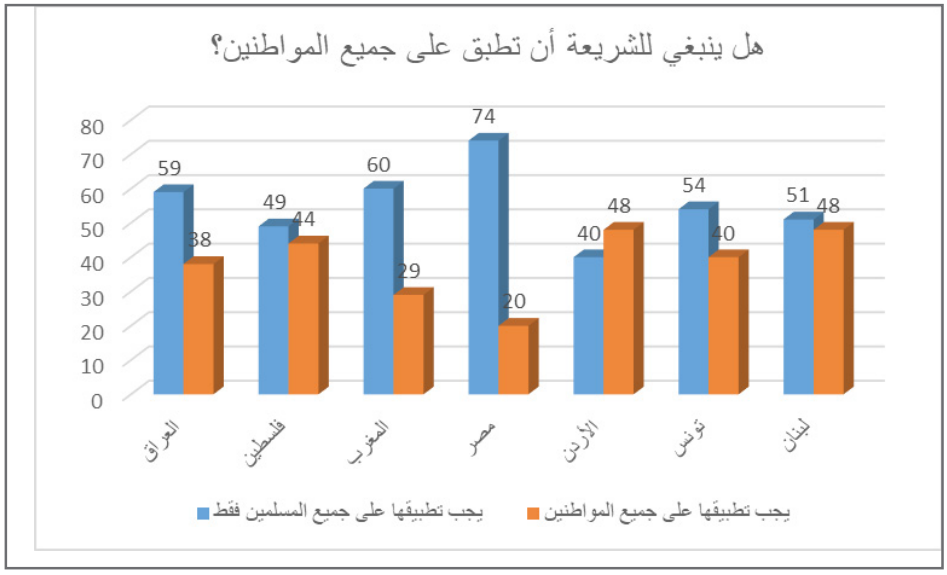

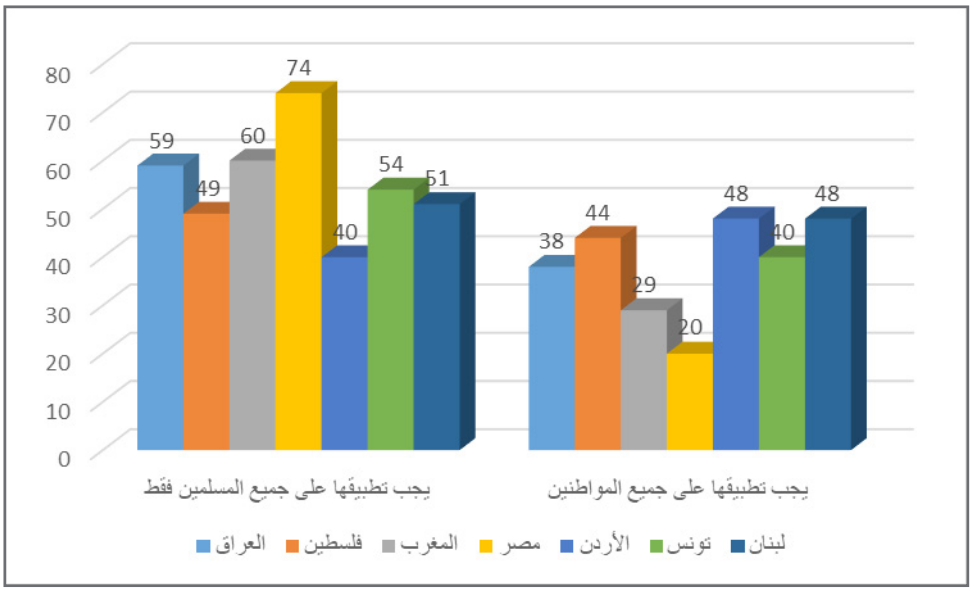

الشكل(٥)

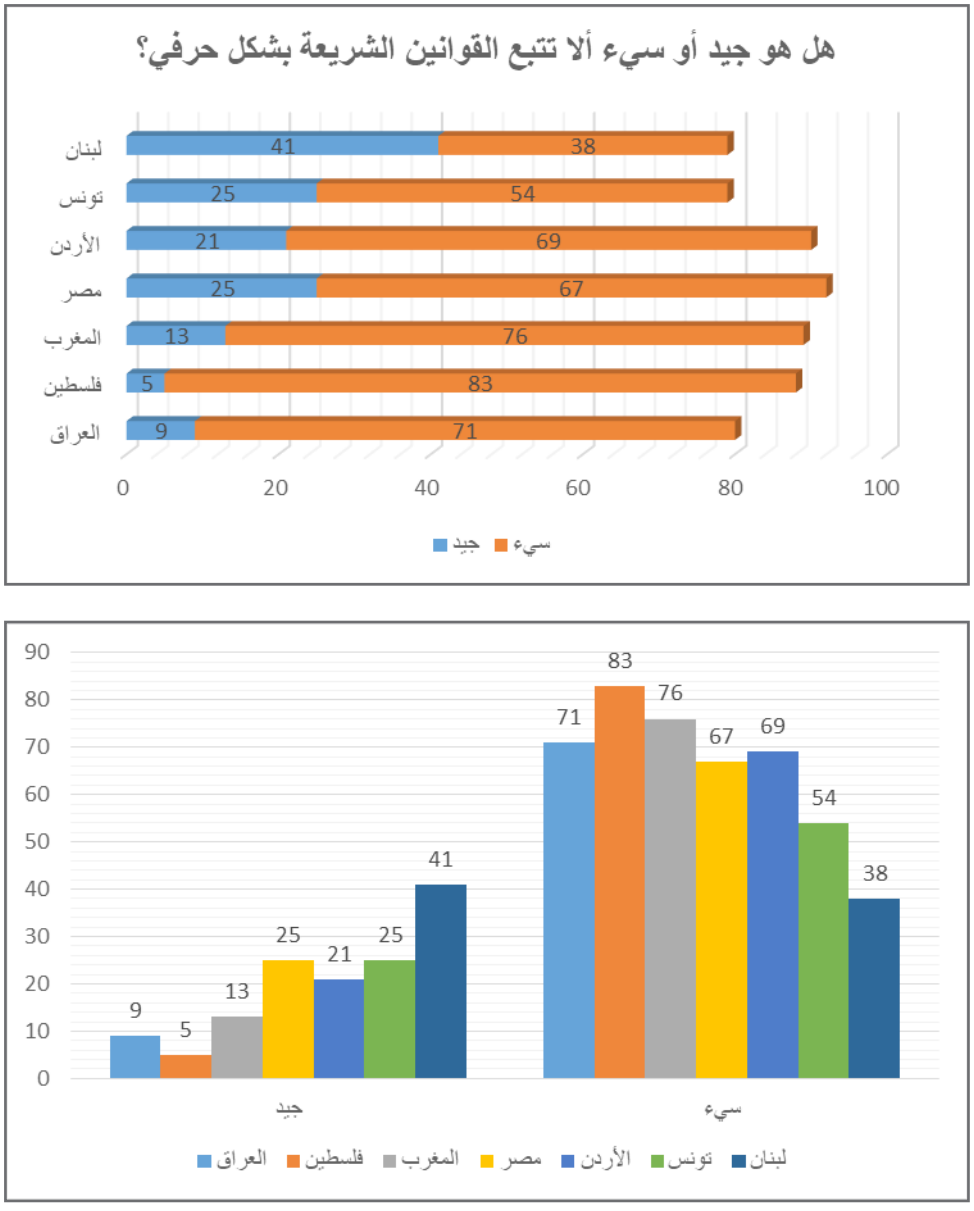
هل هو جيد أو سيء ألا تتبع القوانين الشريعة بشكل حرفي؟
لبنان
تونس
الأردن
مصر
المغرب
فلسطين
العراق
41
38
25
54
21
69
25
67
13
76
5
83
9
71
0
20
40
60
80
100
جيد
سيء
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
9
5
13
25
21
25
41
71
83
76
67
69
54
38
جيد
سيء
العراق
فلسطين
المغرب
مصر
الأردن
تونس
لبنان

الشكل (٦)

٥- تطبيق الحدود:

في سؤال التقرير عن مدى تأييد تطبيق الحدود ، نلاحظ أن العينة في كل من مصر (٧٠ في المائة) وفلسطين (٧٢ في المائة) والعراق (٥٥ في المائة) والأردن (٥٤ في المائة) أيدت تطبيقها ، في حين ارتفعت نسبة الرفض في تونس ولبنان. الشكل (٧).

أما في مؤشر معرفة مدى التأييد لعقوبة الإعدام على الردة ، يظهر ارتفاع التأييد في كل من الأردن ومصر وفلسطين والعراق ، وحضور الرفض في تونس ولبنان بوضوح. الشكل (٨).

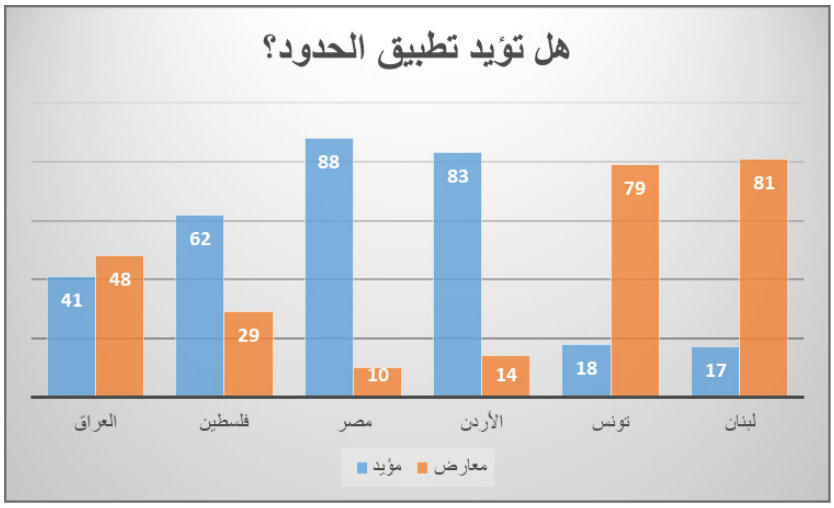

الشكل (٧)

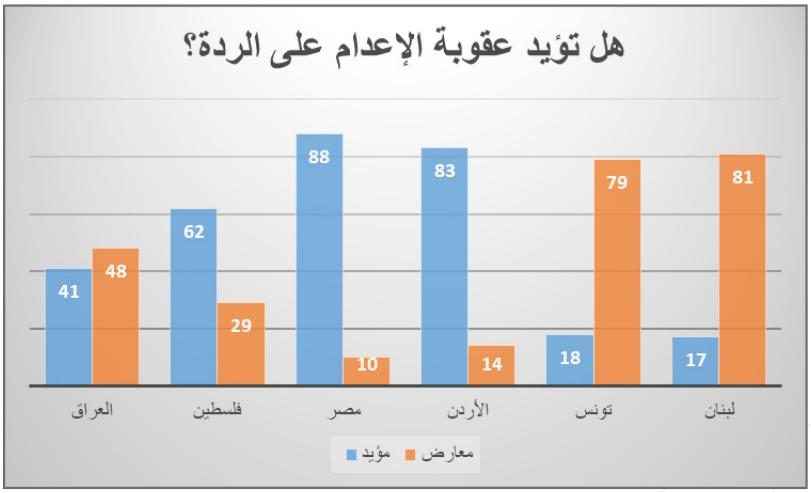

الشكل (٨)

٦- الموقف من نظام الإرث:

سعى التقرير إلى التطرق إلى مسألة الإرث من منظور البحث عن رأي العينة المستجوبة عن فكرة المساواة بين الذكر والأنثى ، دون الإشارة إلى علاقة ذلك بمنظومة الشريعة ، فنلاحظ أن الميل العام للعينة كان لصالح أن يأخذ الذكور أكثر من الإناث بنسب متفاوتة ، فيما برز حضور فكرة المساواة بنسبة مقدرة في فلسطين والأردن والعراق ولبنان ، واللافت للنظر هو نسبة ٨٠ في المائة بالنسبة للمغرب ترى بأن الأبناء هم الأولى بالحصول على أكثر حصة في الإرث. الشكل (٩).

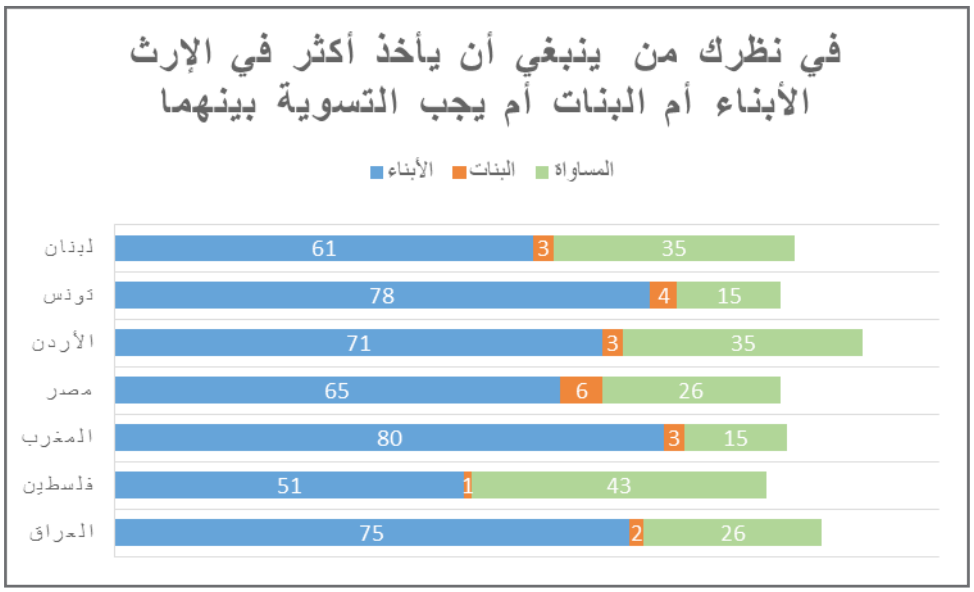

الشكل (٩)

٧- رجال الدين والسياسة:

يشير تقرير "بيو" من خلال مؤشر دور رجال الدين في السياسة ، أن التوجه العام للمستجوبين يؤكد على تأثير أقل لحضور رجال الدين في السياسة ، بدل أن يكون لهم دور واسع؛ حيث مثلت الحالة الأردنية أكبر نسبة للدور الواسع مقارنة بباقي الحالات المدروسة ، في حين كانت لمصر أكبر نسبة ٤٧ في المائة بخصوص بعض التأثير لرجال الدين.

ولعل الغاية التي يطمح لها التقرير من هذا المؤشر ، هي السعي إلى رصد مستويات تقدم العلمنة في الحالات المدروسة ، وطبيعة الآراء والمواقف التي ينظر بها المستجوبون إلى "رجال الدين" رغم استعماله لمفهوم خارج المجال التداولي الإسلامي بدلَ لفظ "العلماء" ، إذ لم يتمّ تحديد المقصود برجال الدين: هل المؤسسة الدينية الرسمية أم العلماء المستقلين أم الهيئات الفقهية العالمية؟

انظر الشكل (١٠).

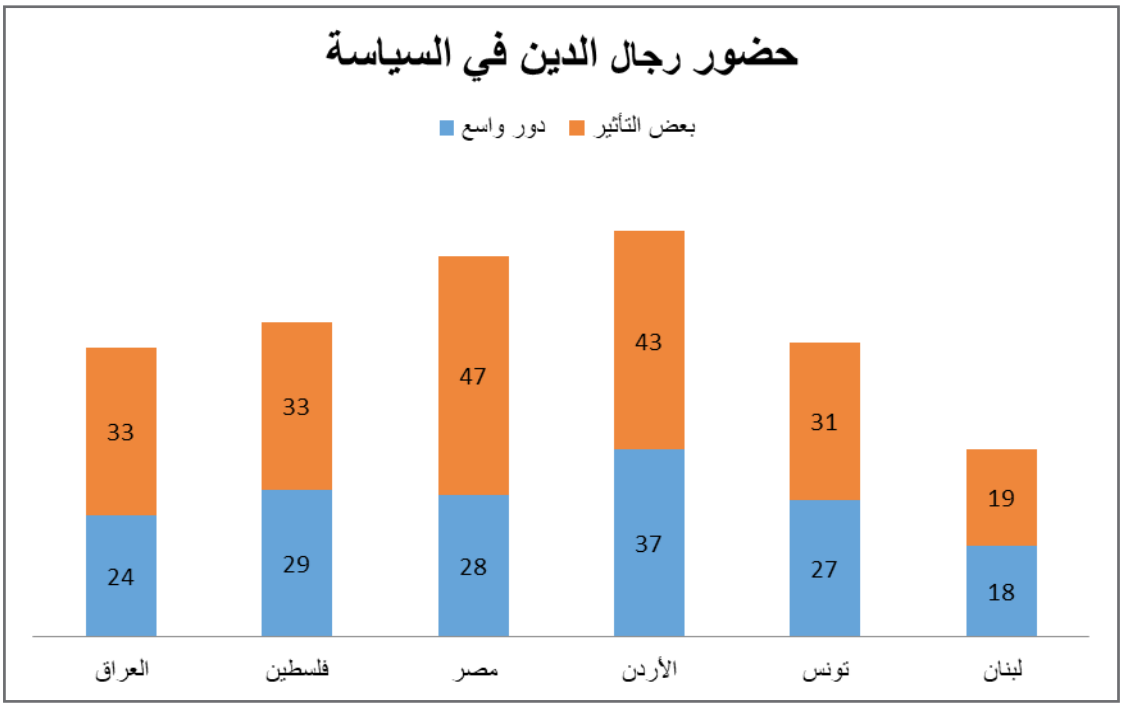

الشكل (١٠)

٨- الأحزاب الإسلامية:

أدرج تقرير بيو سؤالًا حول مدى تمييز الأحزاب الإسلامية عن بقية الأحزاب الأخرى ، محاولًا معرفة رأي الفئة المستجوبة منها ، فنجد نسبة ٥٥ في المائة عبرت أن الأحزاب الإسلامية أفضل من الأخرى في كل من تونس ومصر ، فيما سجلت الحالة اللبنانية بنسبة ٥١ في المائة أن الأحزاب الإسلامية كباقي الأحزاب الأخرى ، وفي العموم نلحظ تقاربًا نسبيًّا بين كل مَن عبر أن الأحزاب الإسلامية أفضل أو مثل باقي الأحزاب السياسية الأخرى المتواجدة في المشهد ، الشكل (١١) ، وهذا قد يُعطي مؤشرًا على حجم القبول العام للحركة الإسلامية المشاركة في الحياة السياسية ومدى نجاح اندماجها المجتمعي والمؤسساتي.

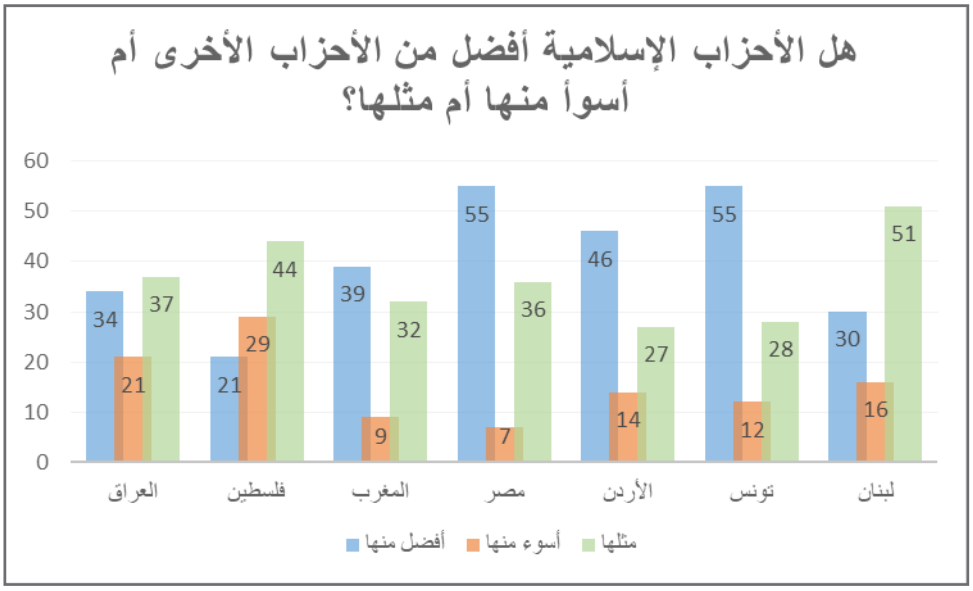

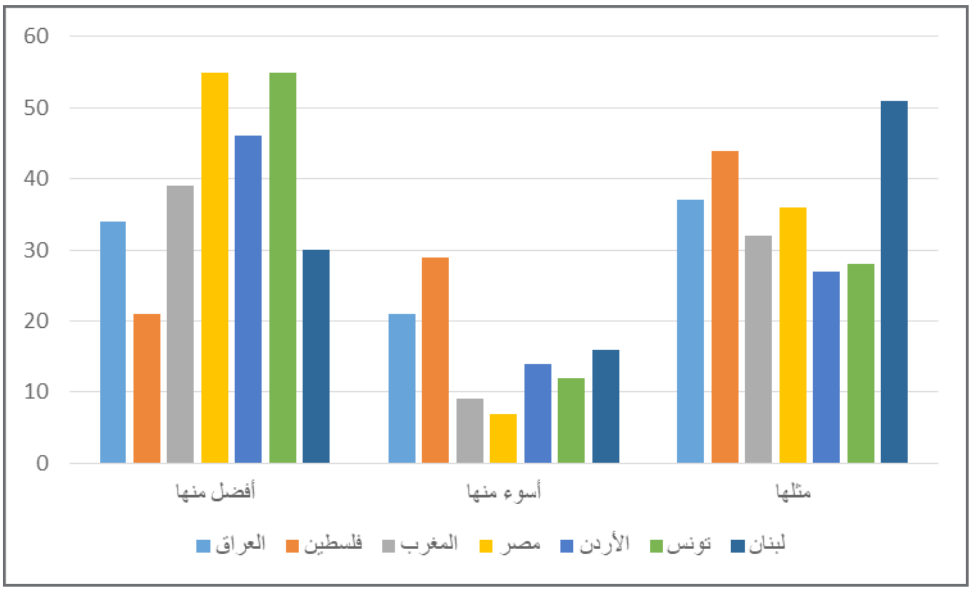

الشكل (١١)

٩- التعددية الدينية:

لما طرَح الاستطلاعُ سؤالًا: هل تؤيد التعددية الدينية؟ أكَّد المستجوبون موقفهم الإيجابي من التعددية وقبولهم لها في كل الحالات؛ إذ تجاوز سقف القبول ٥٠ في المائة ، واقتربت الأردن من السقف بنسبة ٤٩ في المائة.

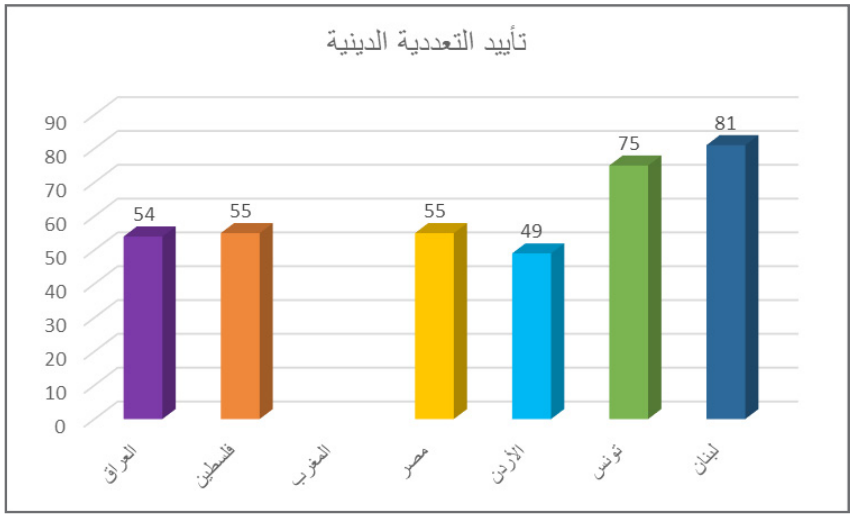

الشكل (١٢)

١٠- المرأة والحجاب:

أعطت العينة المستهدفة الحريةَ للمرأة في ارتداء لباس الحجاب باعتباره حقًّا لها ، يظهر ذلك في لبنان (٦١ في المائة) وتونس (٨٩ في المائة) والمغرب (٨٥ في المائة) وفلسطين (٥٣ في المائة) ، فيما عرفت مصر والأردن والعراق حالة توتر بين من اعتبر حريةَ لبس الحجاب ليس من حق المرأة ، وبين من أكد على حريتها في اتخاذ القرار ، ويمكن ملاحظة فجوة دالة في الإقرار بالحق في ارتداء الحجاب وحرية اللباس بين المغرب وتونس ، مقارنة بباقي البلدان الأخرى.

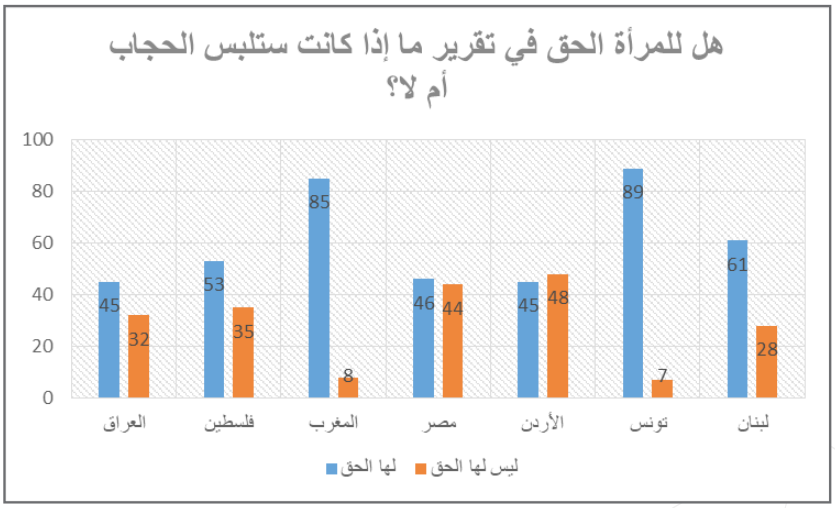

الشكل (١٣)

١١- الشذوذ الجنسي:

لقد حاول التقرير معرفةَ موقف الرأي العام العربي من مسألة الشذوذ الجنسي ، مانحًا لهم خيارات متعددة ، غير أن الجديرَ بالملاحظة اعتبارُه غير مقبول أخلاقيًّا بنسب عالية في كل الحالات المدروسة ، فحالات مصر والأردن وتونس ولبنان كانت النسبة ما بين ٩١ و٩٧ في المائة ، فيما كانت في العراق (٧٧ في المائة) وفلسطين (٨٩ في المائة). أما خيار «حسب الحالة» فقد كان تقريبًا شبه منعدمة تراوحت نِسَبُه ما بين ٠ و١ في المائة ، كما أن خيار «مقبول أخلاقيًّا» تراوحت فيه النسب بين ١ و٢ في المائة؛ الأمر الذي يعكس حالةَ الرفض المجتمعي والأخلاقي لهذا السلوك في المجتمعات العربية المسلمة. انظر الشكل (١٤).

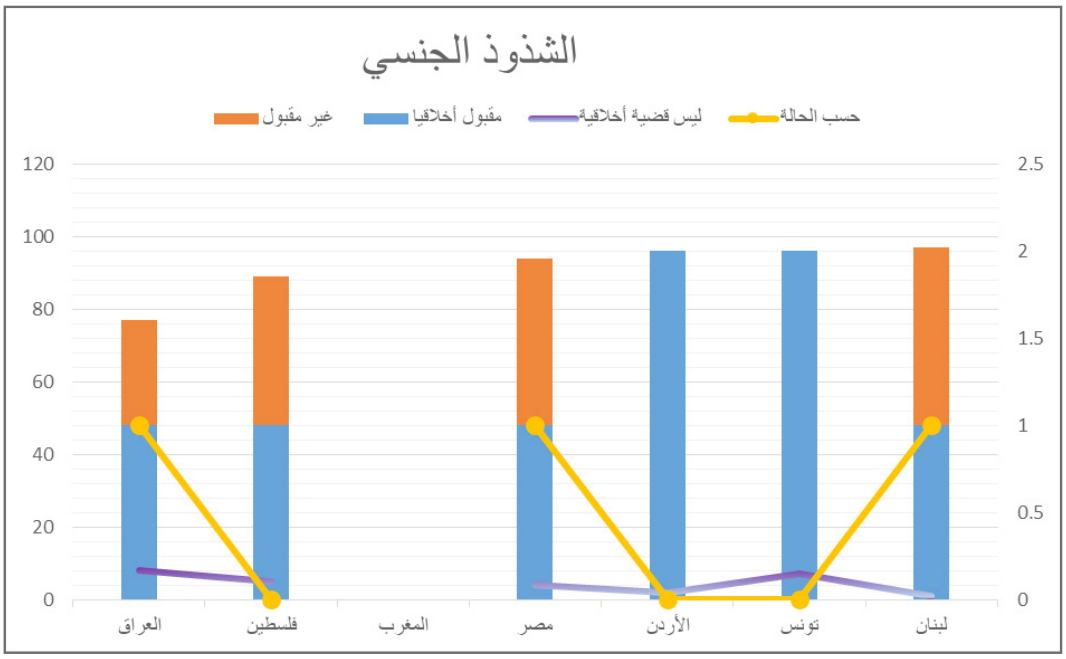

الشكل (١٤)

١٢- الحرية الدينية:

انتقل التقريرُ للحديث عن مسألة الحرية في ممارسة الشعائر الدينية ، واضعًا خيارات متفاوتة ومتعددة أمام المستجوبين لقياس كمي لحرية الممارسة الشعائرية ، يظهر أن خيار «حر تمامًا» كان في تونس بنسبة ٩٠ في المائة ، والمغرب بنسبة ٨٨ في المائة ، والأردن بنسبة ٧٣

في المائة ، فيما اقتربت مصر (٤٦ في المائة) ، والعراق (٤٨ في المائة) من سقف ٥٠ في المائة. الشكل (١٥).

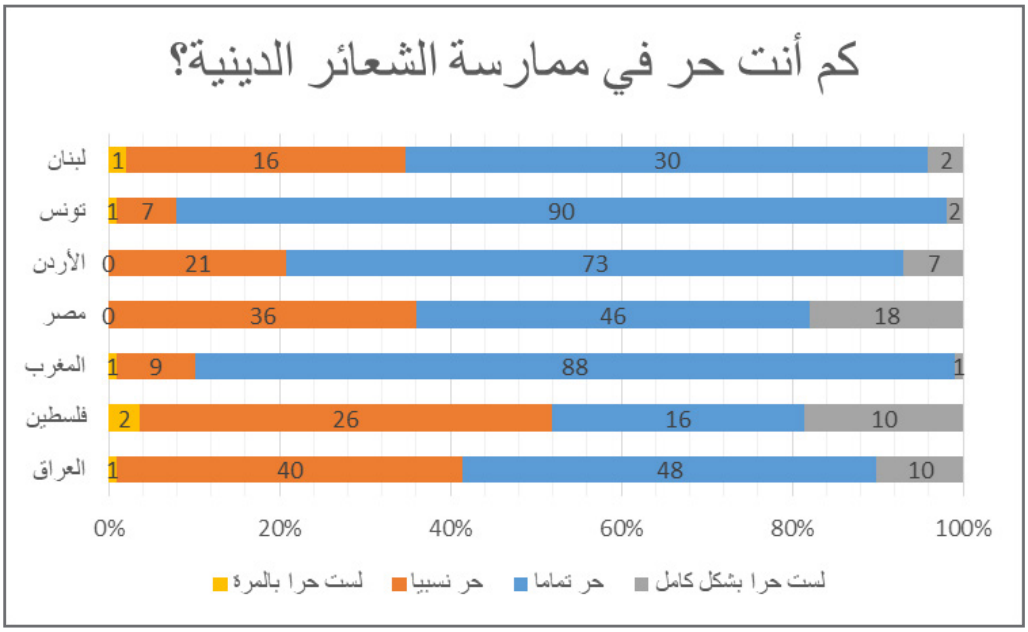

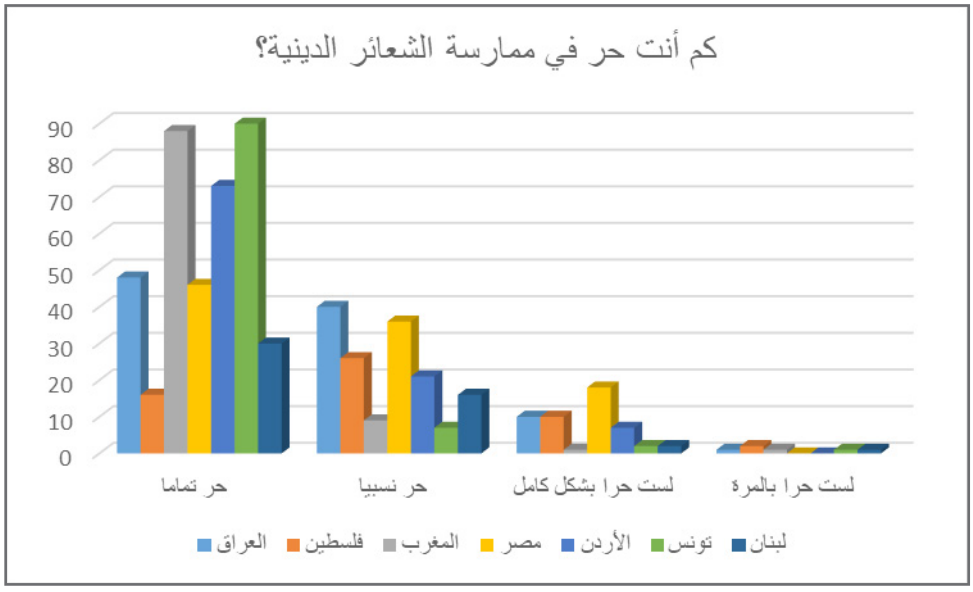

الشكل (١٥)

١٣- التدين وقيم العصر:

لا تَعتبر غالبيةُ العينة المستجوبة في البلدان العربية وجودَ تعارض بين كون الإنسان متدينًا والعيش في مجتمع عصري ، كما يظل التوتر حاصلًا في كل من تونس ولبنان ، حيث تقاربت فيهما نسبة المعارضين والمؤيدين كما هو مبين في الشكل (١٦) ، مما يبرز غياب التنافي بين التدين وقيم العصر عند الفئة المستجوبة ، مما يفند فكرة إقصاء الدين شرطًا للعيش في المجتمعات الحديثة.

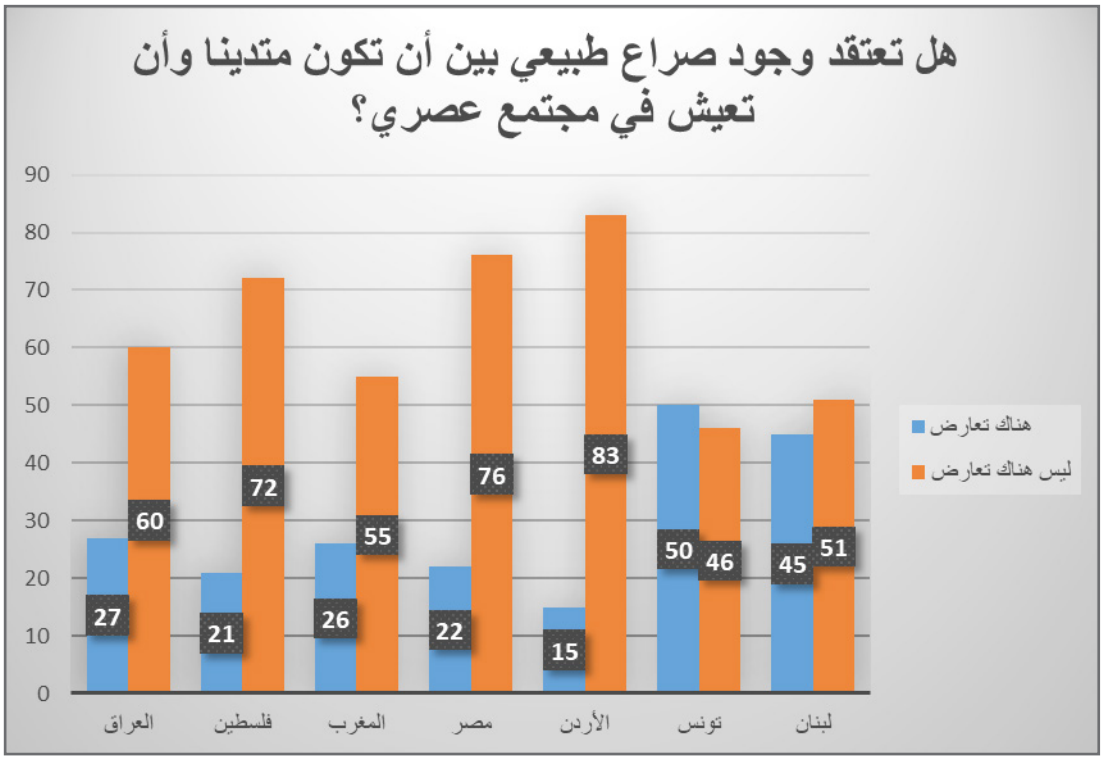

الشكل (١٦)

١٤- الديمقراطية أم الزعامة:

حاول التقرير بحث طبيعة العلاقة بين فكرة تداول السلطة بين النخب ومقولة الزعامة ، ومدى قدرة كل خيار على إنقاذ البلد ، فنجد أن التوجه العام لدى فئة المستجوبين انحاز إلى الخيار الديمقراطي بوضوح قويٍّ خصوصًا في لبنان وتونس ومصر ، وتقارب نسبيٍّ بين الديمقراطية والزعامة في الأردن والعراق وفلسطين. الشكل (١٧).

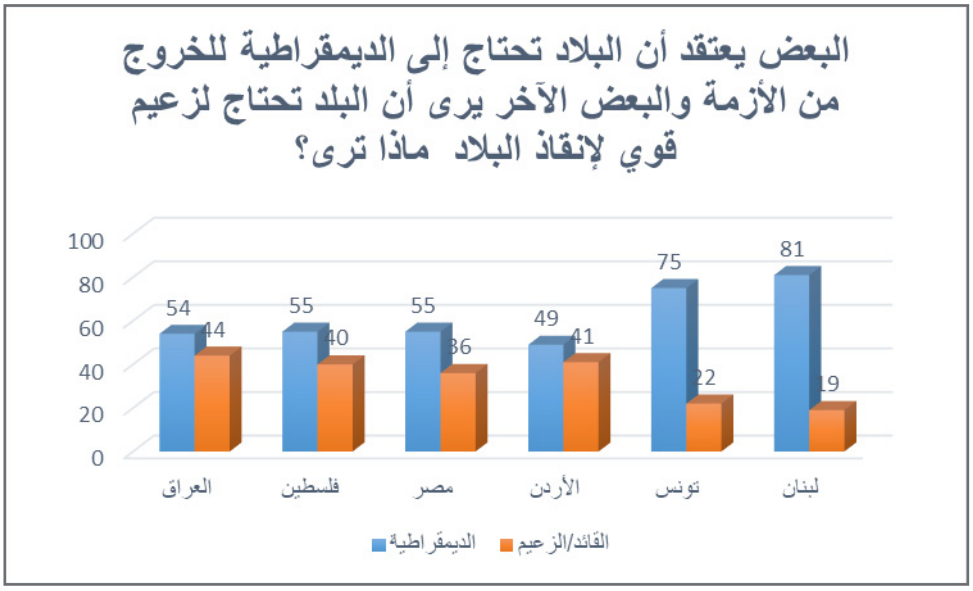

الشكل (١٧)

لقد ركزت الأسئلة التي طرحها "بيو" على بعدين رئيسَيْن:

البعد الأول: يتعلق بمعرفة آراء المستجوبين في منظومة الشريعة الإسلامية ، باعتبارها تستبطن وصلًا بين الديني والسياسي في تصور العقل الأكاديمي الغربي ، وقياس درجة الوصل ومستواه ، وعليه حاول التقرير بحث شبكة العلاقات بينها وبين المجال القانوني الوضعي ، على مستوى اتباع القوانين للشريعة وتأكيد مرجعيتها في التشريع ، ومعرفة حجم تأثير الشريعة في النسق التشريعي والقانوني والمؤسساتي.

وباستثناء الحالة اللبنانية التي تتميز بتشابكٍ دينيٍّ طائفيٍّ (مسيحي-إسلامي) ، فإن أغلب المستجوبين في الدول العربية ، يعتقدون في مصدرية الشريعة ومرجعيتها الحاكمة للقوانين ، بنسبة تتروح ما بين ٧١ في المائة إلى ٨٩ في المائة ، ما عدا تونس ، التي بلغت فيها النسبة ٥٦ في المائة فقط.

ويرجع تفسير ذلك بالنسبة إلى لبنان إلى التركيبة الدينية والطائفية ، ويرجع جزءٌ من تفسير ذلك في تونس إلى الجدلِ الحادِّ بين الحالة الإسلامية والحالة العلمانية.

أما البعد الثاني فقد اهتمَّ باستكشاف النمط السائد لتطبيق الشريعة عند العقل الغربي ، الذي اختصره في صورة تطبيق الحدود وعقوبة الإعدام على الردة ، وهو محاولة لخلق التقابل بين نسق

الشريعة الإسلامية ونسق الحداثة السياسية ، وبحث آراء المستجوبين ومواقفهم من هذا التقابل ، ويبرز ذلك في السؤال عن مقدرة المتدين على الانخراط في قيم العصر والمجتمع الحديث مثلًا.

وفي المستوى الثاني ، انشغل التقريرُ بالبحث عن مسار تطوُّر مظاهر العلمنة في المجتمعات العربية وحجم حضورها ، من خلال مؤشرات تتمثل في معرفة تأثير "رجال الدين" في المجال السياسي ، ورأي العينة في أفضلية الأحزاب الإسلامية عن غيرها ، وقضايا التعددية الدينية ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، في ظل نمط من التوتر التي تعيشها بعض الحالات المدروسة خصوصًا لبنان وتونس بدرجة أولى ، والعراق بدرجة ثانية.

كما استحضر "بيو" المقابلة بين الديمقراطية والزعامة؛ أي بين دمقرطة السلطة وتداولها ومدنيتها وبين شخصنتها بواسطة الزعيم الأحادي ، في سؤاله للمستجوبين ، وأيهما مؤهل لإنقاذ الأوضاع في البلدان العربية.

لقد ارتكز الاستطلاع على خطاطة ثلاثية لقياس أشكال العلاقة بين الديني والسياسي ، وأنماط تمثلها عند الرأي العام العربي ، حيث طرحت الخطاطة الأولى في المؤشرات سؤالَ التقابل بين منظومة الشريعة الإسلامية والنسق القانوني والمؤسساتي الحديث ، حيث تناول مبحث الشريعة الأبعاد المرجعية والجنائية والاجتهادية والتطبيقية. أما الخطاطة الثانية فاشتغلت على محور معرفة رأي العينة من تأثير الفاعلين الدينيين في المجال السياسي وخصوصية الأحزاب الإسلامية في النسق الحزبي العام للدول. فيما ركزت الخطاطة الثالثة على مسألة الحريات الدينية والفردية وموقف المستجوبين منها.

ثانيًا: السؤال الديني والسياسي في تقارير مقارنة:

إذا استحضرنا البعدَ المقارن للدراسات والاستطلاعات التي اهتمت بحضور الدين في المجال العام ، ونظام الحياة والاهتمام بدور القيم الدينية في المجال السياسي ، فإننا سنجد نتائجَ تؤكد توجهات المجتمعات العربية حول مركزية الدين في حياتها ، مع سيادة حالة من التفاوت في تصور التفاعل بين المجال الديني والمجال السياسي حسب كل حالة ، وهذا ما سنراه من خلال محورين: الأول يتناول علاقة الشريعة بالسياسة والأخلاق في تقارير عربية ودولية ، فيما يعالج المحور الثاني قضايا القيم والدين والهوية.

١-الشريعة والسياسة والأخلاق:

كشف مسح اجتماعي متخصص في آراء الشباب[٣] ، عن وجود توجه لدى الشباب العربي لتعزيز حضور القيم والمعتقدات الإسلامية في المجال العام؛ إذ عبر ما يزيد عن ٦٥ في المائة عن تفضيلهم أن يكون السياسيون الذين يتحملون مسؤولية الشأن العام بمعتقدات وقيم دينية قوية ، باستثناء لبنان التي لم تتعدَّ فيها النسبة ٤٥ في المائة ، كما هو مبين في الشكل ١٨.

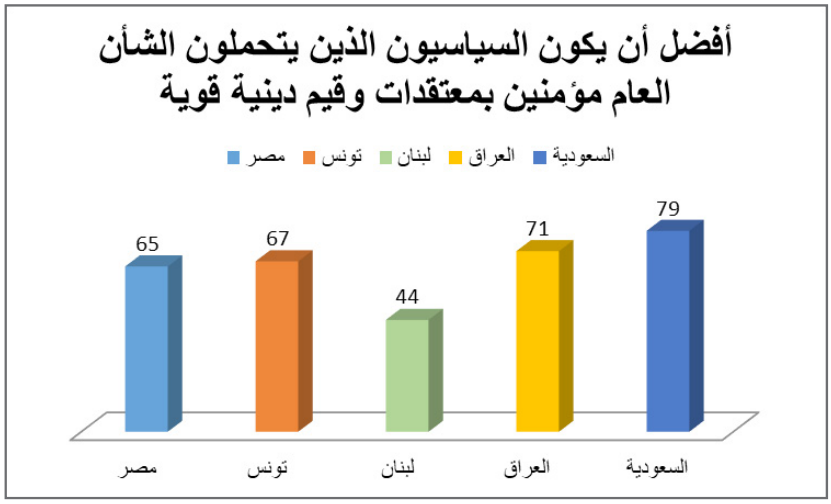

الشكل (١٨)

المصدر: Middle Eastern Youth and The Arab Spring -٢٠١٤.

ويرسخ البارومتر العربي[٤] هذا التوجه؛ حيث اعتبرت نسبة هامة من الشباب العربي ضرورةَ سَنِّ الحكومة ومجلس النواب القوانين حسب الشريعة الإسلامية ، ويظهر الشكل (١٩) تصدر الجزائر بنسبة ٩٩,٣ والسعودية بـ٩١ في المائة ثم الأردن ، باستثناء لبنان التي سجلت نسبة ٢٤ في المائة فقط.

---

(٣) انظر:

Middle Eastern Youth and The Arab SpringM Cross-National Variation And trends Values, Mansoor Moaddel and Julie de Jong, Report September 2014, Population Studies CenterUniversity Of MichiganInstitute For social reaserch.

(٤) تركيب خاص بدراسة:

CIVIC ENGAGEMENT OF YOUTH IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA, MARCH 2012..

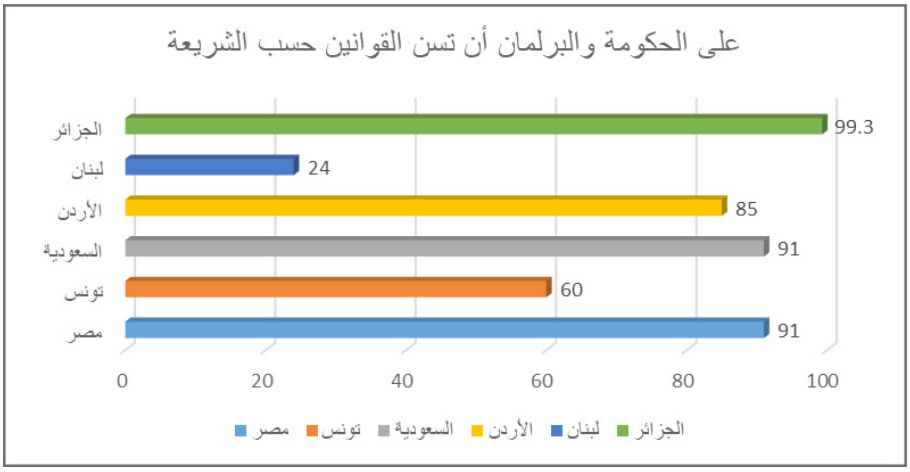

الشكل (١٩)

المصدر: الباروميتر العربي-تركيب خاص.

أما المسح العالمي للقيم ، فقد حاول قياس درجة تأثير علماء الدين في تفسير القوانين ، حيث عبرت نتيجة هذا المسح في الدول العربية إلى تأكيد التوتر بين الوظائف السياسية والدينية (الشكل ٢٠)؛ إذ حصل نمط من التقارب والتساوي في النسب بين اعتبار تفسير علماء الدين للقوانين من الخصائص الأساسية للديموقراطية ،واعتبار ذلك ليس من الخصائص الأساسية للديموقراطية ،في مختلف البلدان ما عدا البحرين وتونس ولبنان التي بدا فيها توجه للتمايز بين الوظائف الدينية والسياسية واضحًا.

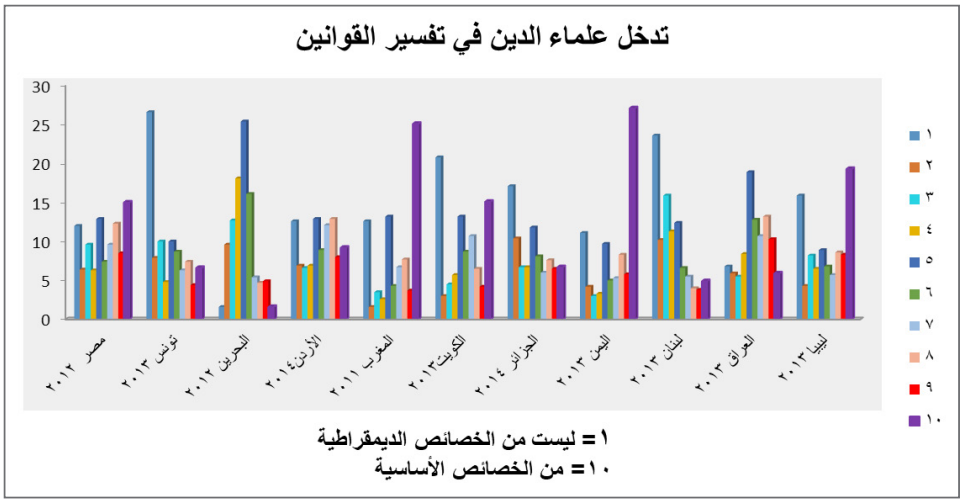

الشكل (٢٠)

المصدر: المسح العالمي للقيم -تركيب خاص.

وتبرز إحدى تجليات العلاقة بين الدين والسياسة في بحث طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على مستوى نظام الحكم ، حيث طرح سؤال العلاقة في سياق تقابلي ، تظهر معه الحساسية في بعض البلدان بشكل أكبر اتجاه الديمقراطية؛ إذ يؤكد تقرير البارومتر العربي من خلال الشكل ٢١ أن ٥٩ في المائة إلى ٦٩ في المائة يرون أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام ، فيما اختار المستجوبون في كل من السعودية والأردن والعراق اعتبارَ نظام الحكم في الإسلام هو الحكم الملائم ، وذلك بنسبة تتراوح ما بين ٣١ إلى ٣٩ في المائة.

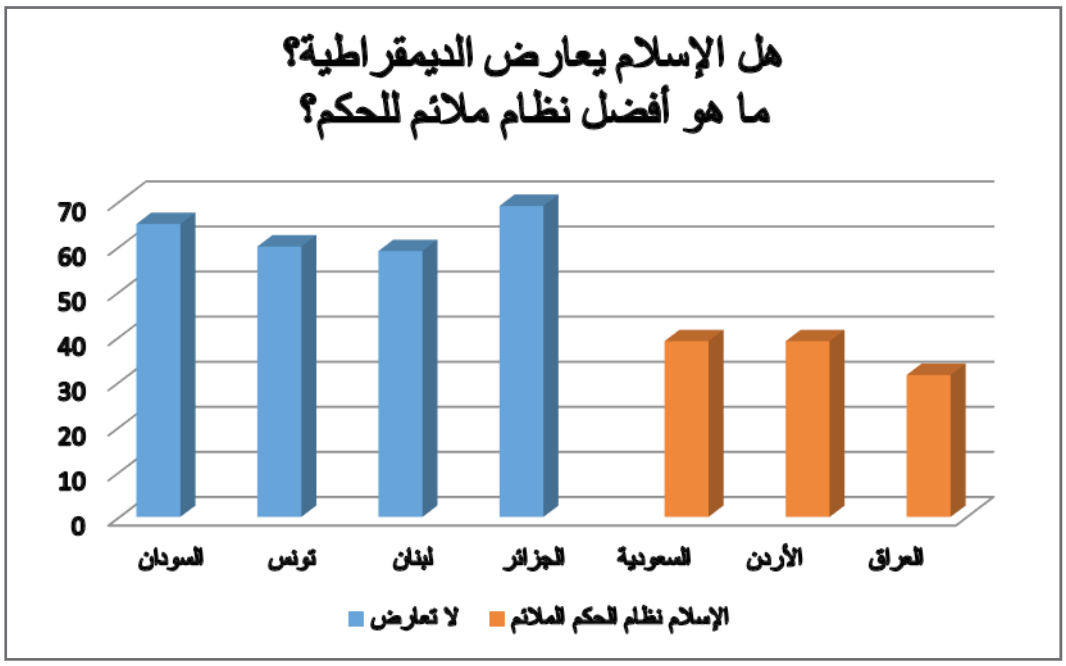

الشكل (٢١)

المصدر: البارومتر العربي -تركيب خاص.

ويعبر الشكل (٢٢) عن نسبة عالية للذين يرون بأن الديمقراطية تنسجم مع الإسلام؛ إذ عبرت ما بين ٦٥ إلى ٨٠ في المائة من المجموعات الثلاث التي تشمل أربعة عشر دولة عربية عن أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام.

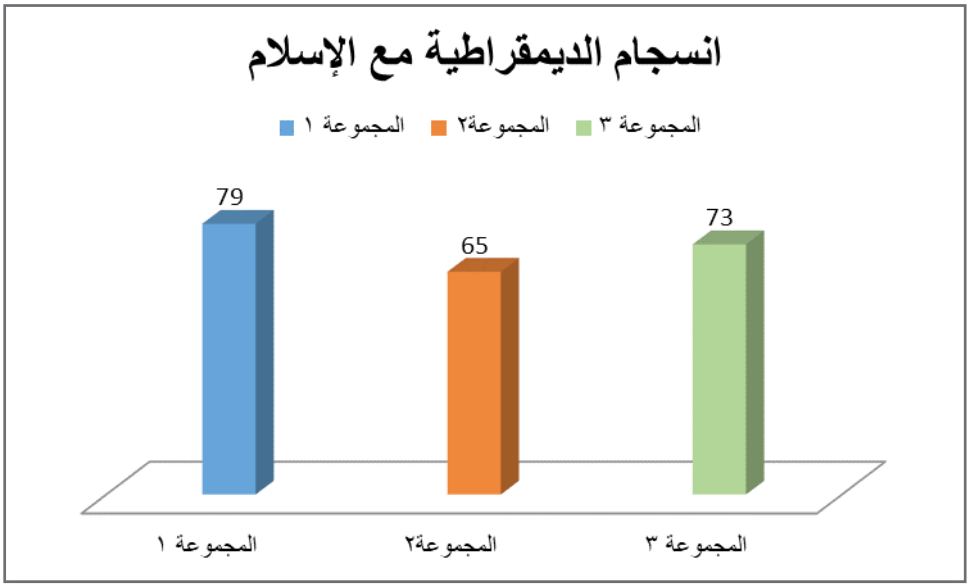

الشكل (٢٢)

- المجموعة ١: تضم سوريا ومصر والبحرين واليمن وليبيا وتونس.
- المجموعة ٢: تضم المغرب والجزائر ولبنان والأردن.
- المجموعة ٣: تضم الكويت وقطر والسعودية والإمارات.

المصدر:

Understanding the "Arab Spring": Public Opinion in the Arab World; Craig Charney, Center for Strategic and International Studies 2012

ويعـزز الشـكل (٢٣) النتائـجَ السـابقة ، لكـن بزيـادة طفيفـة في النسـب ، حيـث ارتفعـت نسـبة تونس إلى ٦٠ في المائة ، كما ارتفعت نسب المؤيدين ، لسنِّ القوانين حسب الشريعة الإسلامية إلى ما يزيد عن ٨٥ في المائة سجلت في الأردن ، وسجلت الجزائر أعلى نسبة بـ ٩٩,٣ في المائة ، بينما سجلت لبنان نسبةً أقل من الشكل السابق بـ٢٤ في المائة.

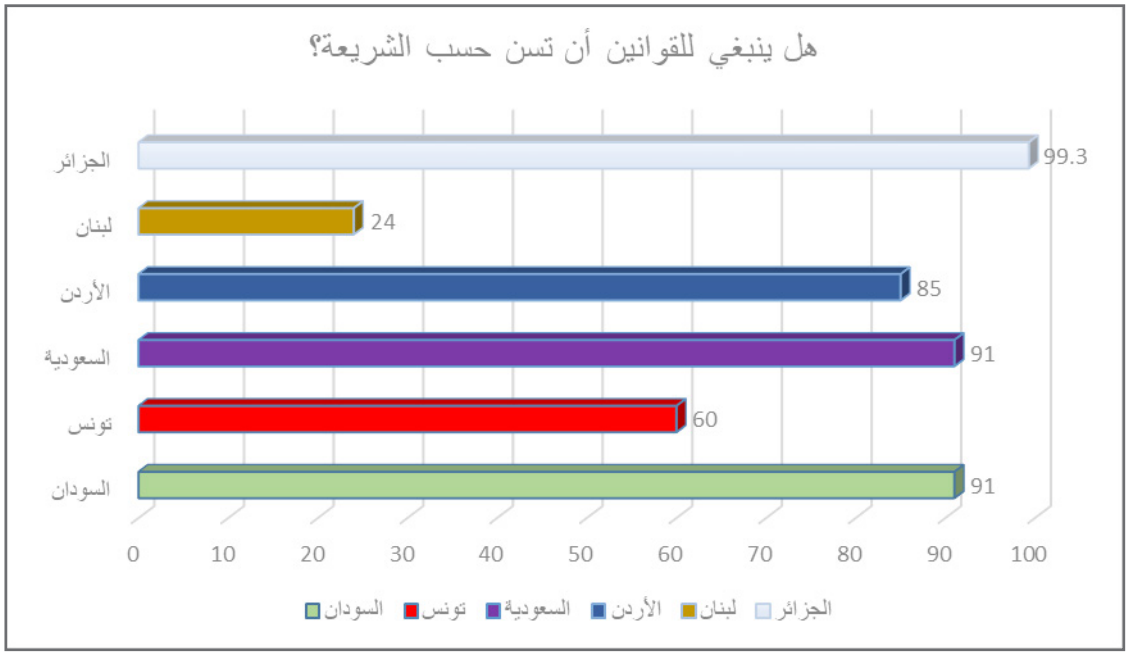

الشكل (٢٣)

المصدر: الباروميتر العربي -تركيب خاص

٢- القيم والدين والـهُوِيَّة:

وإذا انتقلنا إلى مستوى معرفة أهمية الدين في الحياة اليومية ، ففي البلدان العربية لا تظهر أيُّ فروق كبيرة على مستوى توجهات المستجوبين ، حسب استطلاع كالوب ، فقد وصل معدل نسبة الذين قالوا بأن الدين مهمٌّ في الدول العربية من ٩٠ في المائة فما فوق ، كما يبين الشكل (٢٤) ، ويلاحظ أن النسبة الأقل المسجلة في المستجوبين الذين يقولون بأن الدين مهمٌّ في حياتهم اليومية ، كانت في لبنان (٨٧ في المائة) والعراق (٨٤ في المائة) بحيث تلعب الجغرافيا الدينية والبعد الطائفي دورًا مهمًّا في تكييف توجهات المستجوبين.

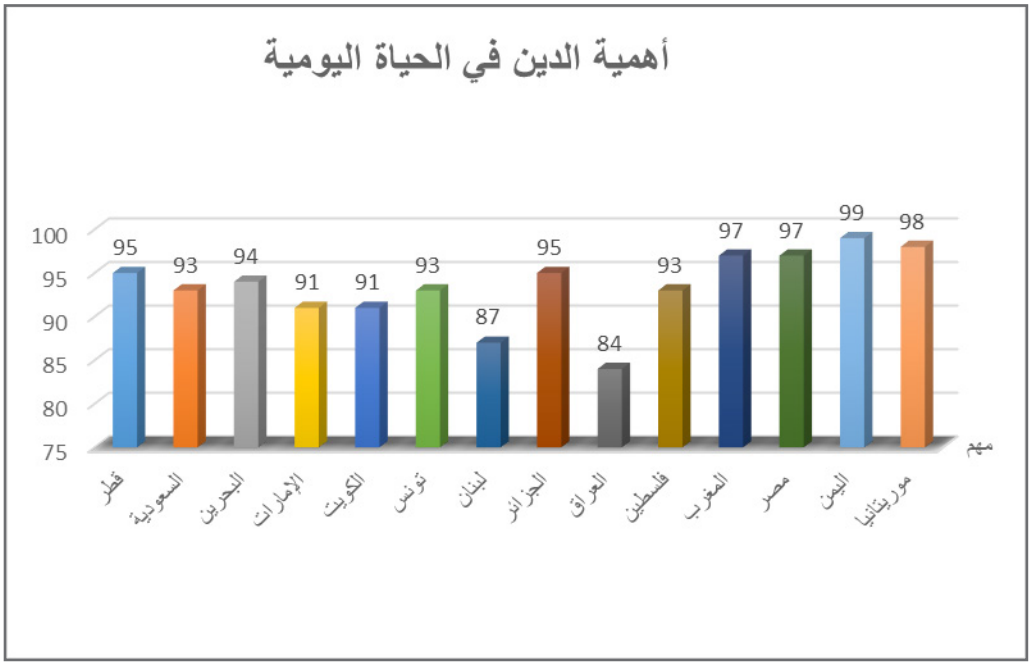

الشكل (٢٤)

المصدر: Gallup global Religiosity 2010

يعزِّزُ استطلاعٌ آخرُ أهميةَ المعتقد الديني في الحياة؛ إذ يبين الشكل (٢٥) أن الأغلبية الساحقة للشباب العربي "يعتقدون أن الدين يعتبر أمرًا ضروريًّا ليكون لدى الشخص أخلاق وضمير" ، فباستثناء لبنان التي بلغ نسبة المصرحين فيها بأن "المعتقد الديني ضروري ليكون لدى الشخص ضمير وأخلاق" ٦٤ في المائة ، فإن بقية الدول الستة تراوحت فيها النسب ما بين ٨٢ و٩٥ في المائة ، وسجلت أعلى نسبة في كل من المغرب والأردن بـ ٩٥ في المائة.

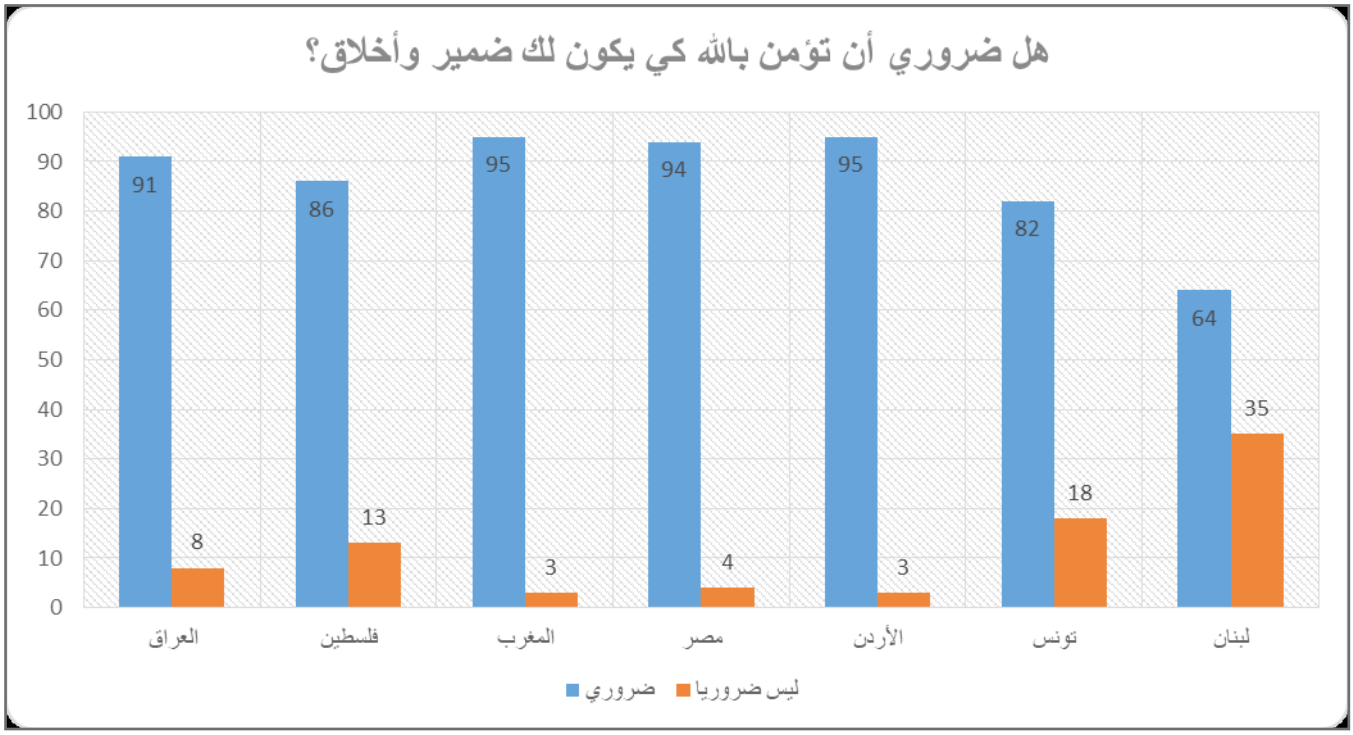

الشكل (٢٥)

المصدر:

Trends In Values Among Saudi Youth- 2013.

ويُظهر استطلاع آخر لكالوب للموقف من أهمية المعتقد الديني في الحياة اليومية للناس في الدول العربية ، وذلك بحسب الفئات العمرية في كل من الكويت والبحرين والإمارات ، كما هو مبين في الشكل (٢٧)- تفاوتًا نسبيًّا في الفئة ما بين ٢٩-٢٥ ، والفئة ما بين ٣٠-٤٤ ، والفئة ما بين ٤٥ فما فوق؛ إذ تتراوح نسبة الذين صرحوا من الفئة الأولى (الشباب) بأهمية المعتقد الديني في الحياة اليومية ما بين ٥٧ إلى ٦٠ في المائة ، فيما تعرف الفئة الثالثة ، أي ٤٥ فما فوق ، أعلى نسبة ، وذلك بـ ٧٦ في المائة ، ولم يسجل تفاوت كبير بين فئة الشباب والفئة الثانية (ما بين ٣٠ و٤٤ سنة).

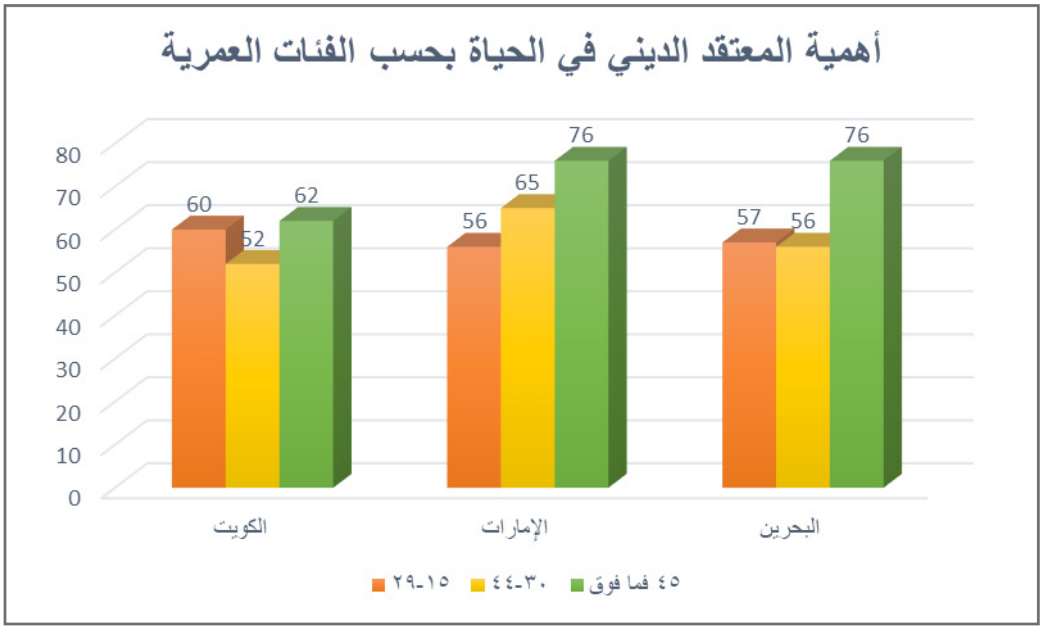

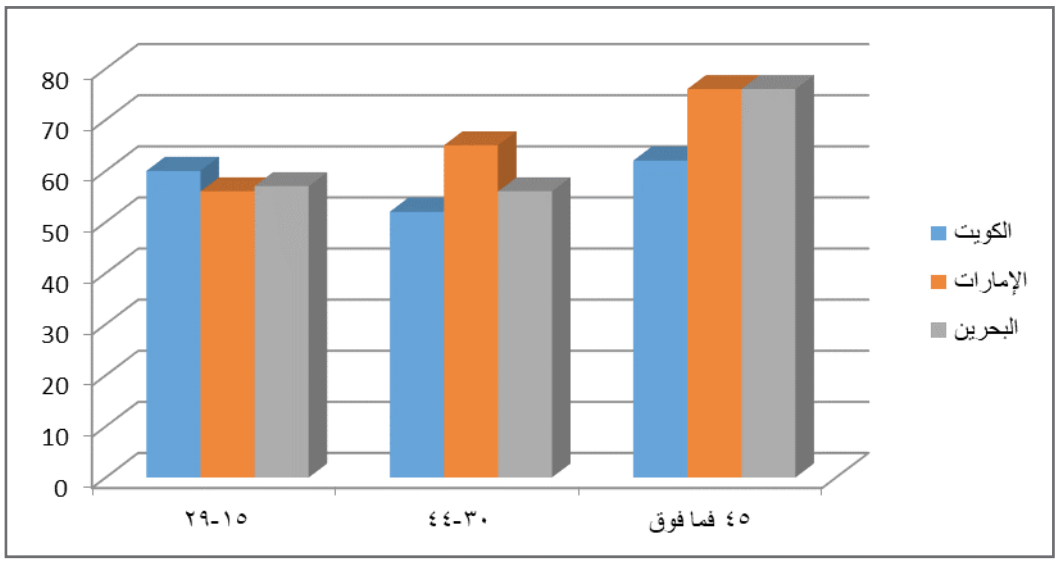

الشكل (٢٧)

المصدر:

Abu Dhabi Gallup Center: Progress and Tradition in the Gulf Cooperation Council States 2011.

وفي مجال رأي الشباب في المحافظة على القيم العائلية والدينية ، تظهر بيانات المسح العالمي للقيم تفاوتًا نسبيًّا لهذا المؤشر ، مع تسجيل ارتفاع نسبة التشبث بهذه القيم لدى الدول العربية رغم اختلاف أوضاع التنمية بها؛ فقد تراوحت نسبة الذين أجابوا بأنهم يشبهون الشخص الذي يتشبث بالقيم العائلية والدينية ما بين ٥٨ في المائة و٨٠ في المائة ، ويظهر الشكل أن الشباب في دول الخليج يتشبثون بالقيم العائلية والدينية بما يفوق ٦١ في المائة ، في حين ، ترتفع نسبة التشبث بالقيم العائلية والدينية لدى شباب اليمن بنسبة تفوق ٧٨ في المائة ، كما يبين ذلك الشكل (٢٣).

والجدير بالملاحظة هنا أن الدول التي تعرف بنية القبيلة فيها توسعًا وتشابكًا تسجِّل أعلى مستويات التشبث بالقيم العائلية والدينية ، فالأردن سجلت نسبة تفوق ٨٠ في المائة ، والعراق سجلت نسبة ٧٢ في المائة ، وسجلت اليمن ٧٨ في المائة.

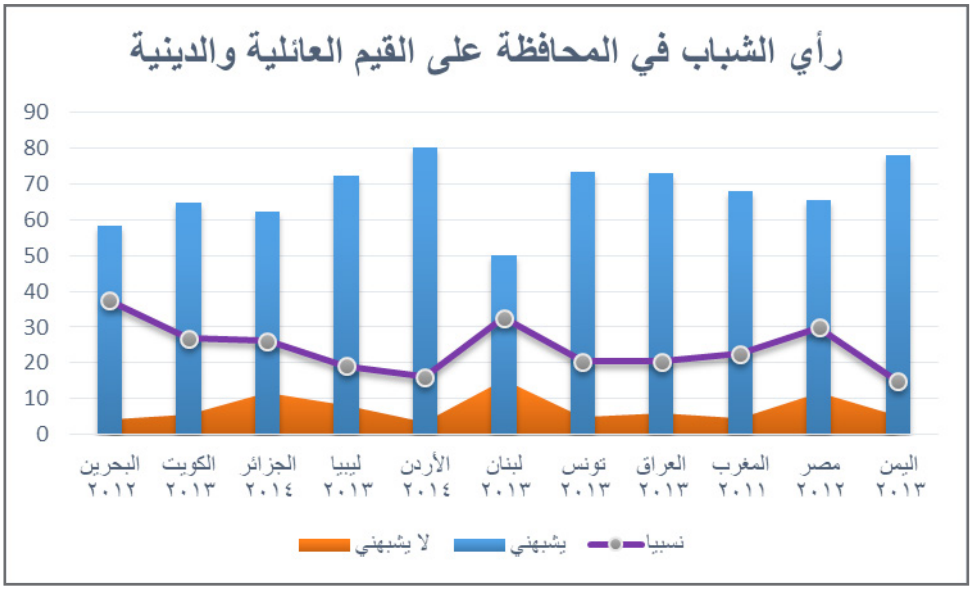

الشكل (٢٣)

المصدر: استطلاع أصداء-٢٠١٤.

كما يكشف الشكل (٢٤) على مستوى العلاقة بين الهوية والتدين ، بأن أغلبية الشباب العربي يُعرفون أنفسهم بأنهم متدينون.

فباستثناء لبنان التي عبر فيها ٣٨ في المائة فقط بأنهم متدينون ، فقد عبر ٧١ في المائة من المصرحين بأنهم متدينون في كل من السعودية والعراق ، وسجلت أعلى نسبة من المتدينين من الشباب في مصر ، وذلك بـ ٨٧ في المائة.

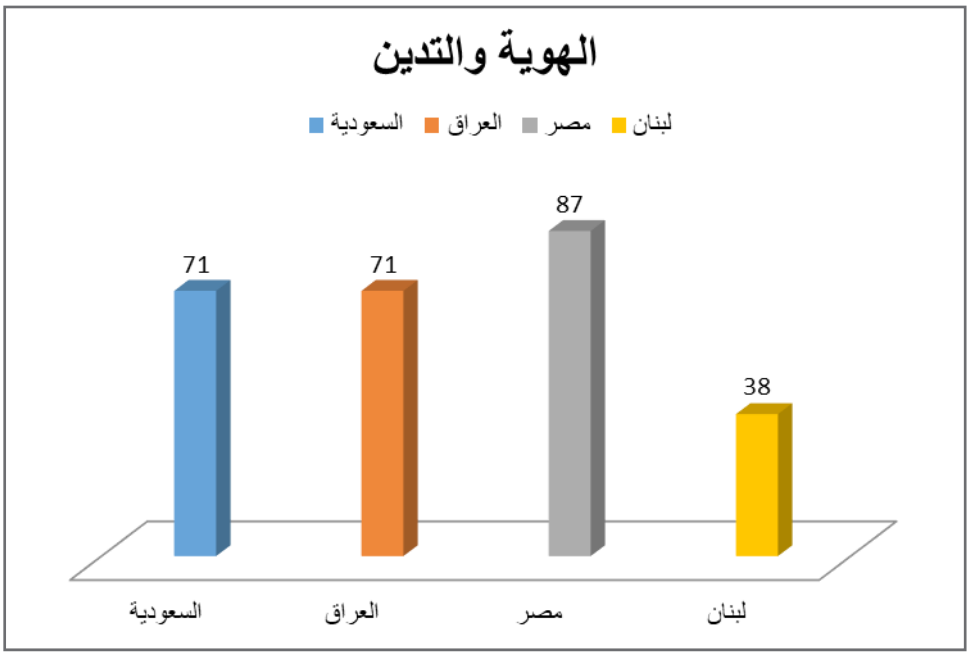

شكل (٢٤)

المصدر:

Middle Eastern Youth and The Arab Spring -2014.

ويسجل المسح العالمي للقيم في الشكل (٢٥) ، ارتفاع نسبة المصرحين من الشباب بأنهم متدينون في عشر دول عربية ، فباستثناء تونس التي سجل بها أدنى مستوى ، وهو ما يفوق النصف ، فقد تراوحت النسبة في الدول التسعة الأخرى ما بين ٦٠ إلى أكثر من ٨٠ في المائة سجلت في اليمن ، ولوحظ أن لبنان التي عرفت نسبة ٣٨ في المائة في الشكل (٢٤) سجلت حوالي ٦٠ في المائة ، وسجلت أرفع مستويات التدين لدى الشباب في كل من اليمن والمغرب.

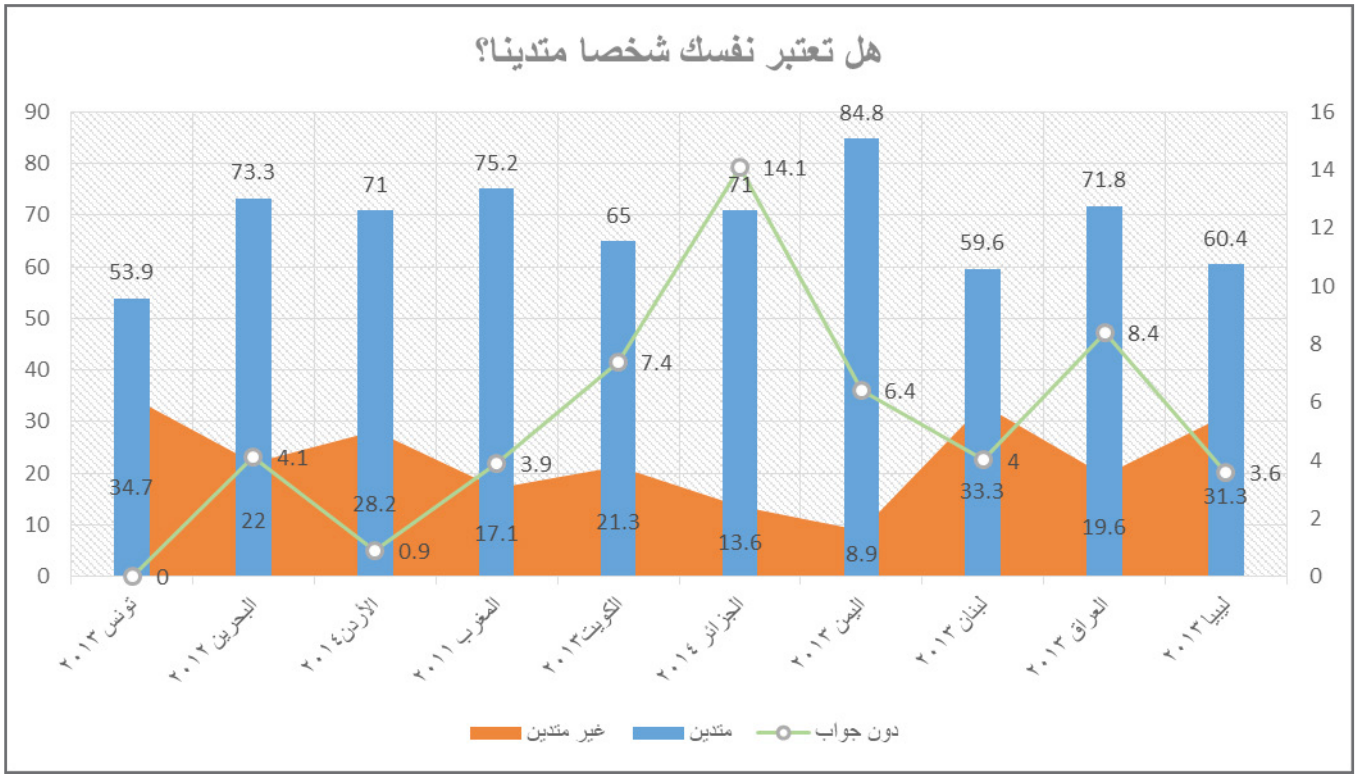

الشكل (٢٥)

المصدر: المسح العالمي للقيم-تركيب خاص.

يؤكد الباروميتر العربي هذا التوجه في استطلاعات الرأي التي أجراها على مدى سنوات: ٢٠١١ و٢٠١٢ ، ويظهر الشكل (٢٦) ارتفاع نسبة المصرحين بأنهم متدينون (متدين ، ومتدين إلى حد ما)؛ إذ سجلت مصر أعلى نسبة بـ ٩٨ في المائة ، وسجلت تونس أدناها بـ ٧٨ في المائة.

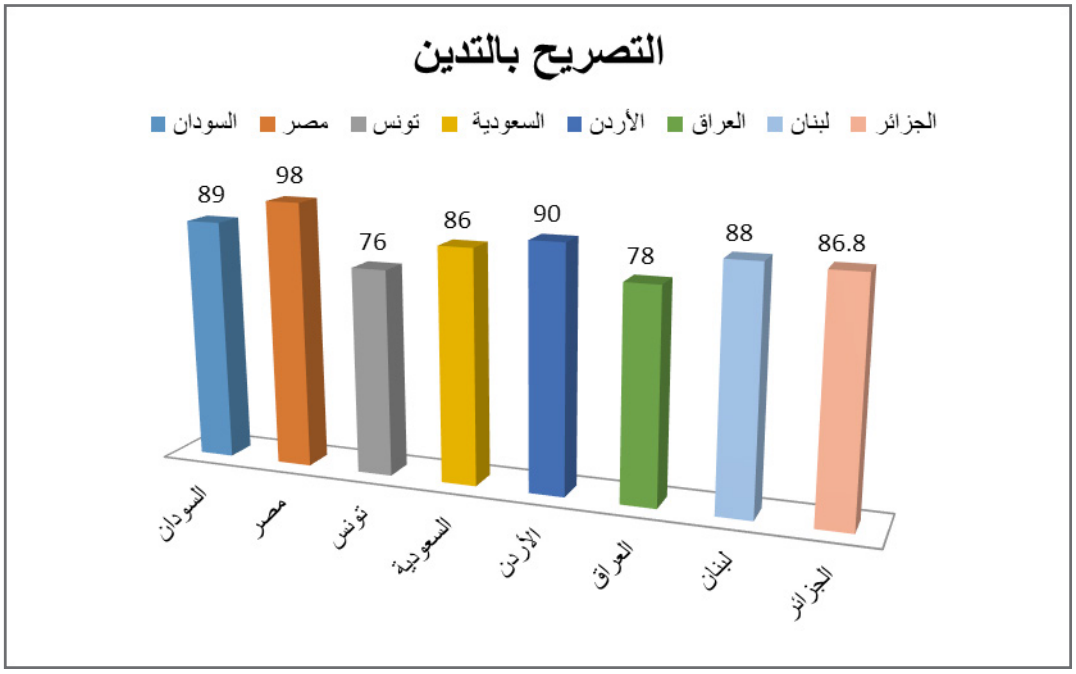

الشكل (٢٦)

المصدر: الباروميتر العربي-تركيب خاص.

ثالثًا: العقل الإدراكي الغربي وسؤال النموذج:

لقد قدمت لنا الاستطلاعات والتقارير المقارنة (الباروميتر العربي ، والمسح العالمي للقيم ، وكالوب ، واستطلاع أصداء) مع تقرير "بيو" مؤشرات دالة ومهمة ، تعطي صورةً على درجة الطلب على حضور المرجعية الدينية في صياغة السياسات العمومية ، وعن تفنيد أطروحة أفول الدين في المجال العام ، واعتباره مسألة شخصية وفردية لا علاقة له بالمجتمع وقضاياه أو السياسات والقوانين ، ويظهر ذلك من خلال تصريح أغلب المستجوبين بضرورة أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدرَ الرئيس للتشريع ، وضرورة أن تُستلهم القوانين من الشريعة ، باستثناء حالة لبنان التي قدمنا تفسيرًا لها أثناء استعراض خلاصة المحور الأول ، رغم تركيز مؤشرات "بيو" على محاولة بناء الأسئلة توحي بتعارض بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

لقد تأطرت صياغة الأسئلة السوسيولوجية والمفاهيم المستعملة والخلفيات التي تحرك الاستطلاع ، بهاجس "التقابل" بين المجال الديني/ الشريعة ، والمجال الوضعي/القانوني ، الذي يعكس نموذج الفصل الذي يؤطر العقل الغربي بين القيم الدينية والقيم الحداثية ، مما يبرز حجم المركزية الغربية في مقاربة تفاعلات الظاهرة الدينية والسياسية ، وسعي التقرير في خياراته المنهجية لتعميم نموذج الفصل بين الدين ومجالات الحياة ، بدلًا من الحذر في رصد العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمعات العربية ، ووعي خصوصية الظاهرة وتعقد الواقع وتركيبية المجتمعات.

لقد حاول التقرير اكتشافَ المزاج العربي والرأي العام؛ هل هو ينحو اتجاه العلمنة أم لا؟ ذلك أن جهود تقرير "بيو" لفهم النسق الديني العربي وخارط التدين ، لا تقف عند حدود الفهم السوسيولوجي والإدراك العلمي المحايد ، بل تمتد إلى تقديم معرفة لصناع القرار للإسهام في صياغة رؤية دقيقة حول طبيعة التوجهات الدينية في المجتمعات العربية ، والتحولات الحاصلة في خارطة التدين العربي ، ولعل الفهم العميق للخارطة الدينية يساعد صناع القرار على التأثير في مسار تطور الظاهرة الدينية وطبيعة تفاعلها مع الحقل السياسي وقضاياه.

لقد ركزت محاور هذا الاستطلاع على محاولة وضع التقابل بين منظومة الشريعة الإسلامية والنسق القانوني الوضعي ، واكتشاف طبيعة التمثلات حول هذه العلاقة على مستوى التشريع والمرجعية والانتماء والتأثير والتأويل والتطبيق ، كما ركز بحث آراء العينة حول قضايا شهدت صراعًا بين التيار العلماني والإسلامي؛ خصوصًا القضايا الحقوقية والحريات الفردية مثل: عقوبة الإعدام والشذوذ الجنسي والحرية ممارسة الشعائر والتعددية الدينية ، ومسألة الإرث ولباس المرأة وتطبيق الحدود. أما المحاور الأخرى فقد اهتمت بعلاقة رجال الدين بالسياسة والتشريع وأفضلية الأحزاب الإسلامية وعلاقة التدين بقيم الحداثة.

وهكذا ، فإن المسكوت عنه في تقرير بيو ، هو محاولة استكشاف مدى تقدم موقع الدين في اهتمامات الفرد والمجتمع والسياسة ، ورصد حجم تأثير النخب الدينية سواء على المستوى المؤسساتي أو التأثير الفكري والقيمي ، ومدى تأثر السياسات المدنية والعامة بالأبعاد القيمية والمرجعية والتخليقية.

بمعنى أن هاجس العقل الغربي هو رصد مسار تطور المجتمعات العربية والإسلامية على مستوى الفهم العلماني لدور الدين في علاقته بأنماط التدين والعلاقات والهوية والأحزاب

والديمقراطية وغيرها من المجالات ، والقيام بنوع من الاستنساخ للتجربة الغربية القائم على إقصاء الدين أو الفصل الجذري بين الدين والسياسة ، في بناء أسئلة الاستطلاع ومحاوره الموجهة للعالم العربي ، بالإضافة إلى رصد طبيعة التحولات القيمية التي تمرُّ منها المجتمعات العربية.

فهل هي تميل إلى تدين مدني متكيف مع الحداثة؟ أم تنحو إلى نمط من التدين الاستهلاكي الخاضع لمنطق السوق والرأسمالية؟ أم المزاج العام لصالح تدين جهادي يؤمن بتصور معين لتطبيق الشريعة؟ فضلًا عن بحث حجم تأثير التيارات الإسلامية في أنماط التدين ومساراتها ومواقف الناس منها.

تبين لنا مجمل التقارير والاستطلاعات – سواء الغربية أو العربية – استمرار مركزية حضور الدين في البناء الثقافي والقيمي والاجتماعي للمجتمعات العربية ، على مستوى المعتقدات والقيم الدينية والعائلية ، وكذا ضرورته التخليقية في المجال السياسي ، مع التأكيد على رسوخ الفكرة الدينية والمرجعية الإسلامية التي تعكس الثقافة السائدة في المجتمع ، والتشكل الثقافي الذي يجتمع عليه الناس ، الأمر الذي ينفي أي طرح لإسقاط المسار العلماني الغربي واستنباته داخلَ المجال التداولي العربي.

لكن هذه النتائج لا تعني في مجملها حالةً جماعية من الانحياز إلى نوع من التدين الجامد أو الراديكالي ، أو حنينًا إلى حكومة ثيوقراطية دينية أو إلى حكم استبداداي.

فالتوجُّه العام الذي تمَّ التعبير عنه يشي بدرء التعارض بين التدين والانخراط في قيم العصر والحداثة ، وأيضًا نفي التقابل بين الإسلام والديمقراطية ، والإيمان بالتعددية الدينية والحرية في ممارسة الشعائر ، والتأكيد على الاعتدال والانفتاح في فهم الشريعة وتنزيلها ، وتبني الإسلام بوصفه مرجعية قيمية نهائية عليا.

ذلك أن تأكيد المستجوبين على ضرورة احترام القوانين للشريعة ، يحيل على أن الدين حاضرٌ في السياسة كمبادئ وقيم موجهة وروح دافعة ، مما يؤكد توجه الرأي العام للالتزام بالمرجعية النهائية الإسلامية ، ورفض فصل القيم الأخلاقية والإنسانية والدينية عن رقعة الحياة العامة.

وقد أثبتت الاستطلاعات بالمقابل ، استمرارَ حالة من التوتر بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية ، وأكدت أن الاشتباك الحاصل بين المجال الديني والمجال السياسي ونوع الصلة

بينهما لم تُحسم بعد؛ لأنه يخضع للتفاعل بين الدين والمجالات الاجتماعية والسياسية والتشريعية والقانونية ، وأن مستوى التوتر الديني السياسي تنمو درجات احتقانه في البلدان ذات التركيبية الدينية والمذهبية والطائفية ، أو تلك التي عرفت إقرارًا لنموذج علماني قسري على مستوى التحديث السياسي والقانوني ، مما يقتضي ضرورةَ وعي التمايز الوظيفي بين المجالات السياسية والدينية ، والإقرار بفاعلية حضور الدين في المجال العام ، التي تظهر حاجته في بعض المؤشرات المتعلقة بتأثير أو دور رجال الدين في السياسة.

يتجلى العطب المنهجي الكامن في النموذج المعرفي الغربي ، في ضعف استيعابه لتعقُّد الظاهرة الدينية وتركيبتها في المجتمعات العربية ، وفي نمط إدراك نسق الشريعة الإسلامية وقيمها ومقاصدها؛ إذ يرى أصحاب التقرير أن هناك علاقة مباشرة بين المؤشرات والواقع ، بشكل يجعل قياسها المادي والكمي ملموسًا وقادرًا على منح صورة كاملة ونهائية عن الظاهرة المدروسة والتنبؤ بمساراتها وأشكال تحولها وتغيرها.

غير أن الأمر في الظواهر الإنسانية عمومًا والظاهرة الدينية خصوصًا المجسدة في الإسلام ليس بهذه البساطة المادية ، يتم إدراكه السوسيولوجي؛ لأننا نكون أمام ظاهرة معقدة ومركبة إلى أقصى حد ، يتداخل فيها الظاهر بالباطن ، والمعرفي بالاعتقادي ، والتعبدي بالسلوكي ، والإيماني بالشعائري.

ومن ثم فإن الظاهرة الدينية وأنماط تفاعلها في المجتمعات والثقافات ومع السياسات ، تتجاوز أن تكون ظاهرةً مادية صرفةً ، وتختلف حسب المجال السوسيو-حضاري ، ومستوى تجذرها التاريخي وتفاعلها الاجتماعي وفاعليتها الحضارية؛ الأمر الذي يقتضي إدراكَ خصوصية الظاهرة وتعقيد الواقع ، حتى يتم فقه تركيبية الرصد ونسبية النتائج وصعوبة الاستشراف المطلق بمسار الحالة الدينية السياسية العربية ، والحكم النهائي على مستويات تقدمها نحو العلمنة أم لا.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١- استطلاع الباروميتر العربي ٣: مقياس الديمقراطية في فلسطين. خليل الشقاقي- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، يوليو ٢٠١٤.

٢- استطلاع الباروميتر العربي٢: تونس ، محمد المصري ، الجامعة الأردنية ، سبتمبر ٢٠١٢.

٣- استطلاع الباروميتر العربي: المملكة العربية السعودية ٢٠١١ ، سعود السرحان.

٤- استطلاع الباروميتر العربي٢: الأردن أغسطس ٢٠١١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، محمد المصري.

٥- استطلاع الباروميتر العربي: جمهورية مصر العربية ، يونيو ٢٠١١ ، د. جمال عبد الجواد ، وأحمد ناجي قمحة ، وصبحي عسيلة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

٦- استطلاع الباروميتر العربي: الجزائر ٢٠١١ ، الدكتور ناصر الجابي.

٧- استطلاع أصداء-٢٠١٤.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Abu Dhabi Gallup Center: Progress and Tradition in the Gulf Cooperation Council States: Exploring the unique assets and challenges in a rapidly changing region; May 2011

2. Gallup survey: Religiosity Highest in World's Poorest Nations WORLD; August 31, 2010.

3. Middle Eastern Youth and The Arab SpringM Cross-National Variation And trends Values, Mansoor Moaddel and Julie de Jong, Report September 2014, Population Studies Center University Of Michigan Institute For social reaserch.

4. Pew Research: The World's Muslims: Religion, Politics and Society; APRIL 30, 2013.

5. Trends in values among Saudi Youth:finding from values surveys; Julie De Jong, Mansoor Moaddel; The Journal of the History of Childhood and Youth, Volume 6, Number;1, Winter 2013, pp. 151-164 (Article).

6. Understanding the "Arab Spring": Public Opinion in the Arab World; Craig Charney. Center for Strategic and International Studies - Washington, DC - January 26, 2012.

7. World Values Survey6_Results.Algeria 2014 technical record; v.2014.11.07.

8. World Values Survey6_Results.Bahrein 2014 technical record; v.2014.11.07.

9. World Values Survey6_Results.Egypt 2012 technical record; v.2014.11.07.

10. World Values Survey6_Results.Iraq 2013 technical record; v.2014.11.07

11. World Values Survey6_Results.Jordan 2014 technical record; v.2014.11.07.

12. World Values Survey6_Results.Kuwait 2013 crossing by Sex and Age; v.2014.11.07.

13. World Values Survey6_Results.Lebanon 2013 technical record; v.2014.11.07.

14. World Values Survey6_Results.Libya 2013 technical record; v.2014.11.07.

15. World Values Survey6_Results.Morocco 2011 technical record; v.2014.11.07.

16. World Values Survey6_Results.Tunisia2013 technical record; v.2014.11.07.

17. World Values Survey6_Results.Yemen 2013 technical Record; v.2014.11.07.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٨

All rights reserved © 2018